الفساد الإداري

(آثاره الاقتصادية وآليات مكافحته في ضوء التشريع البحريني)

إعداد

أ.د/ نزيه عبد المقصود محمد مبروك
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق - جامعة البحرين

أ.د / محمد أحمد عبد النعيم
أستاذ القانون العام
كلية الحقوق - جامعة البحرين

موجز عن البحث

تعد ظاهره الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية حيث أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية.

وفى هذا السياق تعتبر قضية مكافحة الفساد من أهم القضايا التي تشغل دول العالم سواء كانت دول نامية أو دول متقدمة، فالفساد الإداري ظاهرة منتشرة في جميع الدول، ولكن بدرجات متفاوتة من حيث مدى خطورتها ومدى استشرائها في النظام الإداري القائم كما أنه على مستوى الدولة الواحدة تعتبر مكافحة الفساد الإداري من الموضوعات التي تهم جميع الشرائح الاجتماعية للآثار المدمرة للفساد الإداري على جميع القطاعات وفي جميع النواحي.

وقد جاءت رؤية مملكة البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ لتؤسس على ثلاثة مبادئ أساسية هي الاستدامة والتنافسية والعدالة نحو تلبية طموحات المجتمع البحريني شعبا وحكومة، ومن ثم تعد مكافحة الفساد هدفا محوريا لهذه الرؤية الاقتصادية

للمملكة الامر الذي يجسد مدى أهمية تناول انعكاسات هذه الرؤية على أساليب مكافحة الفساد الإداري ومدى تأثيرها على الجوانب الاقتصادية.

وتواجه الدراسة بمنهج تحليلي مقارن بعض الإشكاليات المحورية كضبط مفهوم الفساد الإداري وبيان خطورته واثاره المتعددة عامة والاقتصادية بصفة خاصة ومدى فاعلية آليات مكافحة الفساد الإداري من جانب، وتقييم تأثير تلك الآليات على بلوغ التنمية الاقتصادية المنشودة من جانب اخر .

وأثمرت الدراسة عن جملة من النتائج لعل من أبرزها ان ظاهرة الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، فالفساد مسألة معقدة فمكافحتها تتم وفقا لجهود جماعية وليست فردية..، كما أن مكافحة الفساد الإداري لا يمكن أن تتحقق من خلال حلول جزئية، بل ينبغي أن تكون شاملة تتناول جميع مرتكزات الإدارة من بنيتها وهيكليتها إلى العنصر البشري العامل فيها إلى أساليب العمل السائدة فيها.

وخلصت الدراسة الى عدة توصيات كالنظر في استكمال مسيرة بناء واعتماد الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لمكافحة الفساد، ومناشدة المشرع النظر في سن تشريع متكامل لمكافحة ومنع الفساد دعما لمبدأ الشفافية والنزاهة كأساس لرؤية المملكة الاقتصادية لما يسهم به ذلك من إرساء وتطوير التدابير التشريعية لمنع ومكافحة الفساد انتقالا من مرحلة المواجهة التشريعية الجزئية إلى المواجهة المتكاملة.

الكلمات المفتاحية : الفساد ، الإداري ، الاقتصادية ، التشريع ، البحريني.

Administrative Corruption
(Its Economic Effects And Mechanisms To Combat It In Light Of Bahraini Legislation)

*** Nazih Abdel Maqsoud Mohamed Mabrouk &**
Mohamed Ahmed Abdel Naeem
Department of Public Law, College of Law, University of Bahrain, Bahrain
*** E-mail of Corresponding Author : nmabrouk@uob.edu.bh**

Abstract :

The phenomenon of administrative and financial corruption is one of the dangerous phenomena facing countries, especially developing countries, as it has begun to erode the body of their societies and the subsequent paralysis in the process of construction and economic development, which entails the destruction of the economy and financial and administrative capacity.

In this context, the issue of combating corruption is considered one of the most important issues that concerns countries of the world, whether developing or developed countries.

The Economic Vision of the Kingdom of Bahrain 2030 was founded on three basic principles: sustainability, competitiveness, and justice towards meeting the aspirations of Bahraini society, people and government. Therefore, combating corruption is a central goal of this economic vision for the Kingdom, which embodies the importance of addressing the implications of this vision on methods of combating administrative corruption and the extent of Its impact on economic aspects.

The study faces some pivotal problems, such as controlling the concept of administrative corruption, explaining its seriousness and its multiple effects in general and economic in particular, and the effectiveness of mechanisms for combating administrative corruption on the one hand, and evaluating the impact of these mechanisms on achieving the desired economic development on the other hand.Top of Form

The study yielded a number of results, perhaps the most prominent of which is that the phenomenon of financial and administrative corruption is a very widespread global phenomenon with deep roots that takes on broad dimensions in which various factors intersect that are difficult to distinguish between, and the degree of its comprehensiveness varies from one society to another. Corruption is a complex issue, so combating it is carried out according to collective and not individual efforts. Combating administrative corruption cannot be achieved through partial solutions. Rather, it must be comprehensive and address all foundations of administration, from its structure and structure to the human element working in it to the prevailing work methods in it.

The study concluded with several recommendations, such as considering completing the process of building and adopting the integrated national anti-corruption strategy, and calling on the legislator to consider enacting integrated legislation to combat and prevent corruption in support of the principle of transparency and integrity as a basis for the Kingdom's economic vision, as this contributes to establishing and developing legislative measures to prevent and combat corruption in transition from Partial legislative confrontation to integrated confrontation.

Keywords: Corruption, Administrative, Economic, Legislation, Bahraini.

بسم الله الرحمن الرحيم
ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ
بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ
لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا
لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ
سورة الروم (٤١)

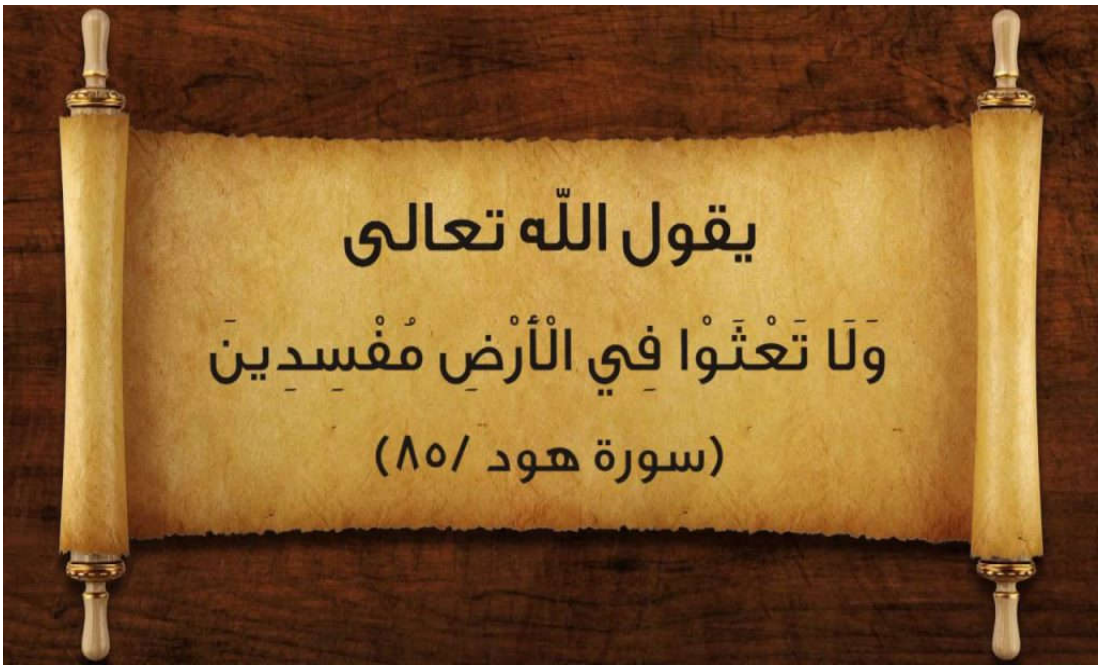
يقول اللّه تعالى
وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ
(سورة هود /٨٥)

مقدمة

أولاً: موضوع الدراسة وأهميته

تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية حيث أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية.

وفى هذا السياق تعتبر قضية مكافحة الفساد من أهم القضايا التي تشغل دول العالم سواء كانت دول نامية أو دول متقدمة، فالفساد الإداري ظاهرة منتشرة في جميع الدول ولكن بدرجات متفاوتة من حيث مدى خطورتها ومدى إستشرائها في النظام الإداري القائم، كما أنه على مستوى الدولة الواحدة تعتبر مكافحة الفساد الإداري من الموضوعات التي تهم جميع الشرائح الاجتماعية للآثار المدمرة للفساد الإداري على جميع القطاعات وفي جميع النواحي.

وقد جاءت رؤية مملكة البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ لتؤسس على ثلاثة مبادئ أساسية هي الاستدامة والتنافسية والعدالة نحو تلبية طموحات المجتمع البحريني شعبا وحكومة(١).

وتعني العدالة كإحدى هذه المبادئ معاملة الجميع بالتساوي بموجب القانون

---

(١) انظر : رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى ٢٠٣٠ ، منشور ببوابة الحكومة الالكترونية ،على الموقع الإلكتروني التالي:

https://www.bahrain.bh/bahrain2030_ar.

وتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعني أيضا إعطاء الجميع فرصا متكافئة للحصول على التعليم والرعاية الصحية، وتقديم الدعم للمحتاجين من خلال توفير التدريب المناسب على الوظائف وتوفير الضمان الاجتماعي، وهكذا يكون السعي لتحفيز وتعزيز العدالة من خلال التزام القطاعين العام والخاص بالشفافية، وتوفير أجواء التنافس الحر العادل في كافة المعاملات.

وتحقيقا لمبدأ العدالة يكمن دور الحكومة في توفير الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضمن حماية الأفراد والمعاملة العادلة لأصحاب الأعمال بمن فيهم المستثمرون الأجانب، وهذا يعنى التطبيق العادل للقوانين، ومن ثم استئصال الفساد.

وهكذا تضحى مكافحة الفساد هدفا محوريا لهذه الرؤية الاقتصادية للمملكة الأمر الذي يجسد مدى أهمية تناول انعكاسات هذه الرؤية على أساليب مكافحة الفساد الإداري ومدى تأثيرها على الجوانب الاقتصادية.

ثانياً: مشكلة الدراسة

يعد الفساد الإدارى أحد التحديات الهامة التي تحول دون انجاز متطلبات التنمية المستدامة ،وفى هذا السياق تواجه الدراسة بعض الإشكاليات المحورية كضبط مفهوم الفساد الإداري وبيان خطورته وآثاره المتعددة عامة والاقتصادية بصفة خاصة ومدى فاعلية آليات مكافحة الفساد الإداري من جانب ،وتقييم تأثير تلك الآليات على بلوغ التنمية الاقتصادية المنشودة من جانب آخر ،وذلك في سياق

رؤية مملكة البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة إلى تقديم إجابات عن التساؤلات التالية:

١- ماهية الفساد بوجه عام والفساد الإداري بوجه خاص؟

٢- ماهى أهم الآثار الاقتصادية للفساد الإداري؟

٣- ماهي أبرز آليات مكافحة الفساد الإداري وفقا للتشريع البحرينى؟

٤- إلى أي مدى تحقق آليات مكافحة الفساد الإداري دورا ملموسا في دعم متطلبات التنمية المستدامة؟

رابعاً: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض المفاهيم المختلفة للفساد الإداري وآثاره الاقتصادية ومحاولة الوصول إلى آليات لمواجهة الفساد الإداري في ضوء تحليل الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين ٢٠٣٠ من جانب، وإبراز مدى مساهمة هذه الوسائل في دعم مسيرة التنمية المستدامة من جانب آخر، ويقترن ذلك بالمنهج المقارن وفقا لمتطلبات الدراسة.

خامساً: خطة الدراسة

تتكون هذه الدراسة من التقسيمات التالية:

المبحث الأول: ماهية الفساد الإداري وآثاره الاقتصادية.

المطلب الأول: الجوانب الأساسية للفساد الإداري.

المطلب الثانى: الآثار الاقتصادية للفساد الإداري.

المبحث الثاني: آليات مكافحة الفساد الإداري ودورها في دعم التنمية المستدامة.

المطلب الأول: أساليب منع ومكافحة الفساد الإداري

المطلب الثانى: دور مكافحة الفساد الإداري في دعم التنمية المستدامة

المبحث الأول
ماهية الفساد الإداري وآثاره الاقتصادية

تمهيد وتقسيم:

يعتبر الفساد من الظواهر المركبة التي تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والإدارية وإلاجتماعية، وتتعدد صور الفساد بحسب موضوعه.

وينتج الفساد الإداري كأحد أنماط الفساد العديد من الآثار السلبية على المجتمع بوجه عام وعلى البعد الاقتصادي بوجه خاص، وذلك فيما يرتبه من إهدار للشفافية والثقة التي يجب ان يحظى بها البناء الاقتصادي للدولة وبخاصة في ظل التنافسية الدولية بالغة التطور.

ويقتضي الأمر في هذا المبحث تسليط الضوء على ماهية الفساد لغة وإصطلاحا وفقها كأساس لتحديد ملامح الفساد الإداري وبخاصة في ظل المتغيرات السياسية والثقافية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي هذا فضلا عن إبراز أهم الآثار الاقتصادية للفساد الإداري.

وفى هذا السياق يتضمن هذا المبحث المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الجوانب الأساسية للفساد الإداري.

المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية للفساد الإداري.

المطلب الأول
الجوانب الأساسية للفساد الإداري

أولاً: تعريف الفساد

الفساد في اللغة : ف س د : فَسَدَ الشيء يفسد بالضم فسَادا فهو فاسِدٌ و فَسُد بالضم أيضا فَساداً فهو فَسِيدٌ وأفْسَدَهُ ففسد ولا تقل انفسد و المَفْسَدَةُ ضد المصلحة(١) .

ويقصد بالفساد في المعجم الوسيط على أنه التلف أو الإضطراب أو العطب أو الخلل ، والفساد يشير إلى القحط والجدب وانتشار الإنحلال الأخلاقي والدينى(٢).

وقد اختلف الفقه حول التحديد الاصطلاحي للفساد نظراً لاختلاف مشاربه

---

(١) انظر : معجم مختار الصحاح منشور على الموقع الإلكتروني:

https://www.maajim.com/dictionary

وانظر أيضا في تعريف الفساد في معجم المعاني الجامع، قاموس المعاني.،وقرب هذا المعنى انظر: آدم نوح علي معابدة، مفهوم الفساد الإداري ومعاييره في التشريع الإسلامي ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٢١، العدد الثانى،٢٠٠٥،ص٣١٤ ، وجاء في مختار الصحاح: فسد الشيءيفسد (بالضم) فسادا فهو فاسد، وفسد فساداً فهو فسيد، وله عدة معانٍ منها: الفساد ضد الصلاح، كما يفيد الخروج عن الاعتدال والمفسدة ضد المصلحة، والمتتبع لاستخدامات العرب لهذه اللفظة يجد أنها تطلق على التلف والعطب، والاضطراب والخلل والجدب والقحط، يقال فسدالعقل، بطل، وفسد الرجل جاوز الصواب والحكمة، وفسدت الأمور اضطربت وأدركها الخلل.

(٢) الموسوعة العربية الشاملة، معنى الفساد لغة واصطلاحا منشور على الموقع الإلكتروني الآتي:

https://www.mosoah.com/references/dictionaries-and-encyclope

ومنابعه الفكرية، فظهرت في هذا المجال تعريفات شتى منها القانونية والإدارية والإجتماعية، والسياسية، وسبب عدم وجود إجماع حول تعريفه يرجع إلى عمومية وسعة استخدام هذا المصطلح في مختلف الميادين والمجالات.

فقد اعتبره رأى أنه الاستخدام السّيئ من السّلطة الرّسمية الممنوحة، سواءً في مجال المال العام، أو النّفوذ، أو التّهاون في تطبيق القوانين والأنظمة، أي تعظيم المصلحة الشخصيّة على المصلحة العامّة، والضّرر بالمصلحة العامّة، كما يمكن القول بأنه: سلوك مجموع الأفعال المخالفة للقوانين والتنظيمات بهدف تحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة.

واعتبره المشروع المبدئي لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أنه القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب او إساءة استعمال لموقع او سلطة بما في ذلك أفعال الإغفال توقعا لمزية يوعد بها او سعيا للحصول على مزية يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر أو إثر قبول مزية ممنوحة بشكل سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر[1].

ثانياً: أسباب الفساد

الفساد ظاهرة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية غير سوية توجد في معظم

(١) فوزية سكران ،التدابير القانونية والإدارية لمكافحة الفساد الإداري، دراسة حالة مصر، دفاتر القانون والسياسة، جامعة قاصدى مرباح ورقلة،كلية الحقوق ، الجزائر، العدد ١٧،يونيو ٢٠١٧، ص١٦٦ ومابعدها

بلدان العالم وإن اختلفت خطورتها من دولة إلى أخرى، ومن ثم تتعدد أسباب تحققه بين أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وغيرها، ونلقى الضوء على إبرز أسباب الفساد على النحو التالى:

١-الأسباب الاجتماعية:

تتمثل الأسباب الاجتماعية للفساد بصورة إجمالية في تداخل العلاقات الاجتماعية مع العلاقات المادية، والتطلعات الطبقية وضعف القيم والأخلاقيات الوظيفية، والتمييز العنصري، وصراع الثقافات، والفجوة الحضارية مع قيم وقواعد العمل الرسمي وطبيعة النظم الاجتماعية في الدول النامية وتطور الحياة الاجتماعية في المجالات التنظيمية الإدارية والتجارية والصناعية والمالية.

٢-الأسباب السياسية:

تتجسد الأسباب السياسية للفساد في العديد من المبررات لعل من أهمها عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وقصور النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدى إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما يعد ضعف القضاء وغياب استقلاليته ونزاهته بدوره مشجعا على الفساد.

كما تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف

الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.

٣-الأسباب الاقتصادية:

يعد إنخفاض مستوى دخل مرتكب جريمة الفساد بالمقارنة بمستوى التضخم أو الأسعار المحلية من أبرز الأسباب الاقتصادية للفساد مما يجعل الدخل الحقيقي له غاية في التدني لدرجة يعجز معها عن إشباع احتياجاته المعيشية الضرورية، وبالتالي يلجأ إلى الرشوة والاختلاس أو النصب والاحتيال للحصول على المال بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل المتاحة للجريمة.

كما تعتبر البطالة والفقر من أهم العوامل الإقتصادية التي تدفع إلى الجنوح إلى أفعال الفساد حيث أن البطالة تعني عدم وجود دخل مشروع من العمل ،ومن ثم يمكن للشخص المنحرف أن يتجه إلى الوسائل غير المشروعة للحصول على مصدر دخل[١].

ثالثاً: أنواع الفساد

تتعدد أنواع الفساد بحسب المجال الذى يتم المساس به او اهدار الاسس المكونة له سواء كان سياسيا أو إداريا أو ماليا أو أخلاقيا، و من هذا المنطلق يمكن تقسيم الفساد وفقا لبعض الآراء إلى الأنواع التالية [٢]:

---

(١) د/ حمدي عبد العظيم ،عولمة الفساد وفساد العولمة، الطبعة الثانية ،الدار الجامعية ،الإسكندرية، ٢٠١١، ص٥٥ومابعدها.

(٢) انظر : ياسر خالد بركات الوائلى، الفساد الإداري..مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع الإشارة إلى تجربة العراق في الفساد،النبأ ،شهرية ثقافية عامة، العدد ٨٠، ذي الحجة ١٤٢٦ كانون الثاني، ٢٠٠٦،منشور على

١ .الفساد السياسي:

يتعلق الفساد السياسي بإلانحرافات السياسية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة، ورغم وجود فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسيع المشاركة وبين الدول التي يكون فيها الحكم شموليـًا ودكتاتوريـًا، ، وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في فقدان الديمقراطية، وفقدان المشاركة، وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد ،وتفشي المحسوبية.

٢. الفساد المالي:

يتحقق الفساد المالي بمخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كديوان الرقابة المالية والإدارية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة، ويمكن رصد مظاهر الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.

٣. الفساد الأخلاقي:

الموقع الالكترونى التالى:

https://annabaa.org/nbahome/nba80/010.htm

يتعلق الفساد الأخلاقي بمجمل الإنحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بإعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون أذن إدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة، أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى المحاباة الشخصية دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.

رابعاً: مفهوم الفساد الإداري

يرتبط الفساد الإداري بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط، كما تبرزها منظومة القيم الفردية التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات في التشريعات والإجراءات الإدارية المنفذة لها.

وبذلك تتمثل مظاهر الفساد الإداري في عدم إحترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور وانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والإمتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي، وبعبارة أكثر دقة فإن الفساد الإداري يدور في إطار استغلال صلاحيات الوظيفة العامة لتحقيق اغراض خاصة.

وقد تعددت المحاولات المطروحة لتحديد مفهوم الفساد الإداري حيث ذهب

رأى إلى إعتباره " سوء استخدام الوظيفة العامة للحصول على كسب خاص[١] ،ويعرفه آخرون بأنه ، "سوء إستخدام المنصب لغايات شخصية"،في حين جاء مفهوم صندوق النقد الدولي الفساد الإداري بأنَّه: "سوء إستخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يقبل الموظف الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها..."[٢]

وفى هذا السياق يمكن القول بأن الفساد الإداري بصورة عامة " التأثير غير المشروع في القرارات العامة "[٣] ،كما يمكن النظر الى الفساد الإداري من زاوية أخلاقية بأنه أزمة أخلاقية في السلوك تعكس خللا من القيم وإنحرافًا في الاتجاهات على مستوى الضوابط والمعايير التي استقرت في حياة الجماعة

وشكلت البناء القيمي في كيان الوظيفة العمومية.

وفى ضوء ما سبق يمكن تصور مفهوم الفساد الإداري بكونه الإستغلال غير

---

(١) كيتجارد، روبرت. السيطرة على الفساد، ترجمة د. علي حسين حجاج. مراجعة فاروق جراز. الطبعة (بدون)، دار البشير، عمان، الأردن،ص١٩.

(٢) عبد القادر الشيخلى، دور القانون في مكافحة الفساد المالي والإدارى:النزاهة والشفافية والإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية،٢٠٠٦،ص٣٤٩.

(٣) د/ إيهاب رفعت السعدني، الفساد الإداري ،أسبابه وآثاره، وأهم أساليب المعالجة ،منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/05/20/330485.htm

المشروع للنفوذ الوظيفي، أو الإستخدام السيّئ للوظيفة، وعدم تطبيقها بأسلوب مناسب[١] .

وبعبارة أكثر ايجازا يعد الفساد الإداري شكل من أشكال الفساد ، والذي ينطوي بشكل أساسي على رشوة الموظفين الأدنى لتجنب الوفاء بالالتزامات أو "القفز على قائمة الانتظار" عند انجاز بعض الأعمال[٢].

واستهداء بما تقدم يمكن القول أنه رغم الإختلاف في وجهات النظر حول تحديد مفهوم الفساد الإداري إلا أنها واحدة من حيث الجوهر كونها تجسد الممارسات غير الشرعية التي يرتكبها الموظف هذا من جانب، ومن جانب اخر يدور الإطار العام للفساد الإداري حول سوء استعمال السلطة أو الوظيفة العامة أو تسخيرها لقاء مصالح ومنافع تتعلق بفرد أو بجماعة معينة.

خامساً: آثار الفساد الإداري

يثير الفساد بصورة عامة مجموعة من الآثار السلبية، ويرتب الفساد الإداري بصفة خاصة آثارا مكلفة على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية

(١) د/ بليغ بشر، إشكالية الفساد الإداري وضرورة مواجهتها، مجلة الأمن،وزارة الداخلية، العدد ٤٠،العدد العاشر،يناير ٢٠١٨،مملكة البحرين،ص٦٧

(2) Dr. Štefan Šumah1 , Matic Borošak2 , AnžeŠumah , administrative corruption, American Journal of Humanities and Social Sciences Research (AJHSSR), Volume-4, Issue-12, 2020;p- 143-149.

والاجتماعية.

فعلى مستوى الآثار السياسية للفساد بوجه عام فإن انتشاره يحول دون إقامة الديمقراطية،كما يقوض شرعية الدولة ويضعف المسؤولية المؤسساتية للحكومة ويتم عرقلة سير الأداء الحكومي وإضعاف ثقة المجتمع بالنظام السياسي ،وبالتالي إضعاف الدولة وتقويض الثقة بالقوانين ،فالعلاقة عكسية مابين الفساد وأداء الأجهزة الحكومية ويتسبب في إيقاف نموها و يقلل من فاعلية وكفاءة هذه الأجهزة في إعادة بناء المجتمع على أسس صحيحة[1] .

وعلى مستوى التأثير الاجتماعي يؤدي الفساد الإداري إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لإنهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص، كما يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الإهتمام بالحق العام.

كما يبرز تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية فيما يرتبه من نتائج سلبية على التنمية الاقتصادية كالفشل في جذب الاستثمارات الخارجية ، وهروب رؤوس الأموال المحلية ،وهدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع

(١) د/ قاسم علوان سعيد،د/ سها عادل احمد، الفساد الإدارى والمالى، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلد٦، العدد ١٨،كانون الثاني ٢٠١٤، ص٨.

التنموية العامة ، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة ،وهجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في إشغال المناصب[١] .

المطلب الثانى
الآثار الاقتصادية للفساد الإداري

لاشك أن للفساد الإداري العديد من الآثار السلبية على كثير من الجوائب الاقتصادية[٢] ، فله أثره السلبى على كل من : الاستثمار المحلى والأجنبى، الإيرادات العامة للدولة ، النمو الاقتصادى والتنمية البشرية ، الإنفاق الحكومى ، التجارة الخارجية ، معدلات البطالة والدخول ، المرافق العامة ونوعيتها ، وزيادة حدة الفقر والمستوى المعيشى ، وغيرها من الجوانب الاقتصادية، وفيما يلى نتناول هذه الجوائب، على النحو التالي:

---

(١) زياد عربية بن علي :الفساد ،أشكاله أسبابه ودوافعه، آثاره ،مكافحته ٱبحث منشور في مجلة دراسات استراتيجية ، العدد ١٦ ٱصيف عام ٢٠٠٥ .ص١٩-٢٢

(٢) الاهتمام بآثار الفساد على الجوانب الاقتصادية ليس وليد اليوم، بل هو من قديم الزمان، ويعد تقى الدين بن على المقريزى أول من حلل آثار الفساد الاقتصادية ، وكان ذلك في مطلع القرن الخامس عشر الميلادى، حيث اعتبر الفساد عاملا من عوامل إحدى الأزمات الاقتصادية من خلال السياسات الاحتكارية التي تمارسها السلطة استنادا إلى ما لديها من مخزون للضرائب ونفوذ موظفيها على الأحوال العامة.

نور أحمد : الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٤م ، ص ١٢٧ .

أولاً :أثر الفساد الإداري على الاستثمار المحلى والأجنبى

تعد الدراسة التي قام بها (Paolo Mauro) من أوائل الدراسات التي حأولت قياس أثر الفساد على الاستثمار، وتحديد الآليات التى يؤثر من خلالها الفساد على الاستثمار، وقد اعتمد في هذه الدراسة على عدد من المؤشرات اختزلها فى مؤشر واحد أطلق عليه " مؤشر الكفاءة الإدارية – البيروقراطية"، وانتهت هذه الدراسة إلى أن الفساد يؤثر سلبا ليس فقط على الاستثمار كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، بل يؤثر أيضا على معدل نمو الاستثمارات(١).

والفساد الإداري من شأنه أن يؤثر سلبا على الاستثمار سواء أكان محليا أم أجنبيـًا، وذلك من خلال تأثيره على مناخ الاستثمار، وشعور المستثمرين خاصة الأجانب منهم بالخوف من استثمار أموالهم فى بيئة استثمارية يسيطر عليها الفساد، ولا تخضع لمعايير أو ضوابط أو قوانين وتشريعات واضحة ، حيث يكون الفساد هو الوسيلة الفعالة والغالبة للحصول على الحقوق والتراخيص وتخصيص الأراضى وغيرها ، وكل ذلك يؤدى إلى عزوف المستثمرين ، سواء الوطنيين أو الأجانب ، عن استثمار أموالهم فى مثل هذه البلدان التى ينتشر فيها الفساد(٢).

---

(١) Paolo Mauro : Corruption and Growth, quarterly, Journal of Economics, Vol, 110, No.3, Aug 1995,P.695.

منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) موقع :

http:// www.jstor.org/stable12946696,(21/1/2023).

(٢) د/ حمدى عبد العظيم : عولمة الفساد وفساد العولمة ، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية ٢٠١١ م ، ص ٧٧، د/ عاتى يمينة: الفساد الإدارى والمالى مفاهيمه ، أسبابه وأشكاله وآثاره على التنمية

ويساهم الفساد الإداري أيضا فى التقليل من فرص الاستثمار الأجنبى وفى تدنى الاستثمار العام وإضعاف جودة البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشأوى التى تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسئ توجيهها، وتدخل الوساطة فى توزيع المشاريع على الشركات المنفذة بعيدا عن الكفاءة والجودة ، مما يؤدى إلى تشويه مناخ الاستثمار وبالتالى التقليل من حجم الاستثمارات وفرص العمل ، ونقل المهارات والخبرات والتكنولوجيا ، وإضعاف دورها فى بناء وتعزيز الاقتصاد الوطنى، كما أنه يخفض من حجم الموارد المخصصة للاستثمار وبالتالى يعرقل من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[١] ، ويؤدى أيضا إلى إضعاف توافر فرص العمل، ويوسع من ظاهرة البطالة والفقر[٢] .

كما يساهم الفساد الإداري فى تدنى كفاءة الاستثمار العام ، ويؤثر سلبا فى حجم

الاقتصاديه ، من أعمال الملتقى الوطنى الأول حول : الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، يومى ٢٤، ٢٥ أبريل ٢٠١٨ ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير ، الجزائر ، ٢٠١٨، ص٦، د/ هشام مصطفى الجمل : الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي ، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا ، جامعة الأزهر ، العدد الثلاثون ٢٠١٤، ج٢، ص٥٦٩.

(١) د/ قاسم علوان سعيد ، سهاد عادل أحمد: الفساد الإدارى والمالى المفهوم – الأسباب - وسائل المكافحة ، بحث نشور فى مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، كلية العلوم السياسية - جامعة تكريت، المجلد(٦) ، العدد (١٨) ، كانون الثانى ٢٠١٤ م ، ص ٨،٩.

(٢) د/ أحمد أبودية : الفساد : سلبه وآليات مكافحته ، من منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة ، أما ن ٢٠٠٤، ص ٦ .

ونوعية موارد الاستثمار ويرجع ذلك إلى الرشأوى التى تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتزيد من كلفتها ، فضلا عن تدخل الوساطات في اختيار المشروعات الإنشائية وانتشار الغش مما يؤثر سلبا على نوعية وكفاءة المنشآت العامة ، بل أثبتت الدراسات أن الفساد الإداري يضعف من تدفقات الاستثمارات الأخبية بل قد يعطلها ، ويرجع ذلك إلى أن المستمرين يعتبرون أن هذا الفساد بمثابة ضريبة على أعمالهم ويؤدى إلى زيادة المخاطرة التي تقترن باستثماراتهم[1] .

يضاف إلى ما سبق أن الفساد الإداري من شأنه أن يؤدى إلى نهب المعونات والمساعدات الاقتصادية التي تحصل عليها البلدان النامية من بعض الدول المتقدمة، والتى كان يمكن استخدامها فى زيادة حجم الاستثمارات فى البلدان النامية، حيث يحصل عليها بعض المسئولين الفاسدين وإضافتها إلى حساباتهم الخاصة، مما يحول دون الاستفادة من هذه المعونات والمساعدات فى رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، أو رفع مستوى البنية الأساسية ، أو المساهمة فى مكافحة الفقر والبطالة[2] .

(١) جورج العبد : العوامل والآثار فى النمو الاقتصادي والتنمية، من بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدى بالاسكندرية، بعنوان" الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية" ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت ٢٠٠٦م، ص ٢٢٥.

(٢) د/ حمدى عبد العظيم : عولمة الفساد وفساد العولة، مرجع سابق ، ص ٧٦،٧٧.

ثانياً :أثر الفساد الإداري على الإيرادات العامة للدولة

الفساد الإداري من شأنه أن يؤدى إلى خسارة الدول لمبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة، فعندما تنتشر الرشوى بين موظفى الدولة يتم تجاهل جزء كبير من الدخول والإيرادات عند تقويم الضرائب المستحقة على النشاطات الاقتصادية مما يؤثر سلبا على حجم إيرادات الدولة باعتبار أن الضريبة تمثل أكبر وزن نسبى بين كافة إيرادات الدولة، أيضا عندما يتم تقديم الدعم إلى فئات غير مستحقة عندما تمكن هذه الفئات من الحصول عليه من خلال الرشوة أو النفوذ أو أية وسيلة أخرى، ما يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادى للدولة .

والفساد الإداري من شأنه أن يحدث آثاراً سلبية على حصيلة الضريبة باعتبارها أهم إيراد من إيرادات الدولة يمكن بيانها فيما يلي[١] :

- الفساد الإداري من شأنه أن يخفض من حجم الإيرادات المتأنية من الضرائب، حيث يقوم العديد من المكلفين بدفع الضريبة بدفع مبالغ مالية فى شكل رشأوي

(١) د/ يوسف المصرى : الفساد الاقتصادى والإدارى فى القانون الدولى ، دار العدالة ، القاهرة الطبعة الأولى ٢٠١١م ، ص ١١ ، د/ أحمد مصطفى محمد معبد : الآثار الاقتصادية للفساد الإدارى، دار الفكر الجامعى، الاسكندرية ، ٢٠١٢م ، ص٨٥ ٨٦ ، د /عاتي يمينة : الفساد الإدارى والمالى مفاهيمه ، أسبابه وأشكاله وآثاره على التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص ٦ ، د/ قاسم علوان سعيد، د/ سهاد عادل احمد : الفساد الإدارى والمالى ، مرجع سابق، ص٩، د/ هشام مصطفى الجمل : الفساد الاقتصادي وأثر على التنمية، مرجع سابق، ص ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، إيثار عبود كاظم الفتلي :الفساد الإدارى والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة ، ورسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، ص٥١ وما بعدها .

وعمولات لموظفي ومفتشي الضرائب لتفادى تسديدها بالكامل، أو الحصول على إعفاءات ضريبية بطرق غير مشروعة، وكل هذه الأعمال من شأنها أن تؤثر بالدرجة الأولى على حجم الإيرادات المالية المستحقة لخزانة الدولة حيث تخسر مبالغ ضخمة لموارد الدولة، وهذا الأمر من شأنه أن يؤدى إلى تراكم الديون المحلية وحدوث عجز بالموازنة العامة للدولة.

- الفساد الإداري من شأنه أن يدفع بعض المولين إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاء ضريبياً يخالف الحقيقة، وبالتالى تمكن هؤلاء الممولين وبطريقه غير شرعية من إظهار مقدرة منخفضة لا تتفق مع مقدرتهم الحقيقية، مما يؤثر على حجم وحصيلة الضرائب المدفوعة، وبالتالى على حجم الإيرادات العامة.
- انتشار الفساد فى القطاع الضريبي من شأنه أن يؤدى إلى وجود مقدرة مزيفة على الدفع بالنسبة للأفراد الذين يسلكون طريق الفساد، وهذا الأمر يؤدى إلى انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل.
- الفساد الإداري من شأنه أن يخفض من ضريبة الدخل، حيث إنه يخفض من مقدرة الحكومة على تحصيل الضرائب، مما يضيع على الدولة مبالغ كبيرة كان يمكن الحصول عليها لولا هذا الفساد.
- يضاف إلى ما سبق أن الفساد الإداري يؤدى إلى ارتفاع حجم التهرب الضريبى، مما يؤدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وهذا يؤدى بدوره إلى اضطرار الحكومة لسداد هذا العجز الناتج عن التهرب الضريبي من خلال اللجوء إلى القروض الداخلية والخارجية، والوقوع بعد ذلك فى مأزق سداد هذه القروض ودفع الفوائد المترتبة عليها.

مما سبق يتضح : أن الممارسات الفاسدة من شأنها أن تلحق ضررا كبيرا بإيرادات الدولة ، ومن المعلوم أن واضعى السياسة المالية للدولة يضعون فى اعتبارهم الإيرادات الضريبية عند توقع الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة للدولة، فإذا كانت حصيلة الضريبة على غير المتوقع فإن هذا يعنى أن الحكومة لن تستطيع تحقيق الأهداف التى تنشدها للمجتمع، سواء فيما يتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أو تمويل الخدمات الاجتماعية ، أو تقديم المعونات الاقتصادية للمشروعات الإنتاجية، وغيرها من الأهداف الأخرى ، ما يجعل الدولة مضطرة إلى التخلى عن بعض الأهداف التى كانت تنتوي تحقيقها للمجتمع .

ثالثاً: أثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادى والتنمية البشرية

(أ) **أثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادى :** لقد ثار السؤال بشأن تأثير الفساد الإداري على النمو الاقتصادي ، هل هذا التأثير بالسلب أم بالإيجاب؟

يرى بعض الاقتصاديين أنه لا مجال لطرح هذا السؤال ، لأن الإجابة معروفة مقدما، وهى أن للفساد الإداري آثار سلبية على النمو الاقتصادى، فى حين يرى البعض عكس ذلك أي أن للفساد الإداري أثار إيجابية على النمو الاقتصادي[1] ، ولكن الواضح وما يؤكده الواقع العملى أن للفساد الإداري أثار سلبية على النمو

(١) يراجع هذين الاتجاهين تفصيلا : د/ هشام مصطفى الجمل: الفساد الاقتصادى وأثره على التنمية فى الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعى، مرجع سابق، ص ٥٥٤ وما بعدها .

الاقتصادى، فالفساد الإداري عامل من عوامل هدم المجتمع ومعوقا من معوقات التنمية ، فهو معوق رئيسى للنمو الاقتصادى من خلال استخلاص الريع " الاستئثار بالفائض الاقتصادى " مما يؤثر سلبا على هذا النمو سواء بالنسبة لموظفى المشروعات المحلية أو الأجنبية ، وهو ما أثبتته الدراسة المقطعية التي أكدت وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار، أى كلما زاد الفساد كلما قل الاستثمار والعكس صحيح، فالفساد هو المعوق الأول للنمو الاقتصادى[1] ، بل إن كل مؤشرات الفساد المتوفرة تجمع على وجود آثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادى[2].

ومن أهم الدراسات التى أثبتت وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادى تلك الدراسة التي قام بها (Paolo Mauro " والتي استخدم فيها المنحدرات المقارنة بين البلدان والتي قام على أثرها بتقييم آثار الفساد على نسب الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالى، وأثره على نمو حصة الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، وانتهى من هذه الدراسة إلى أن الفساد يمكن أن يكون له تأثيرات معاكسة على النمو

---

(١) د/ يوسف المصرى : الفساد الاقتصادى والإدارى فى القانون الدولى، مرجع سابق، ص ١٠ ، د /عبد الله بن حاسن الجابرى : الفساد الاقتصادي : أنواعه - أسبابه - آثاره وعلاجه، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر ، السنة السابعة ، العدد الحادى والعشرون ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ، ص٢٤.

(٢) جورج العبد : العوامل والآثار فى النمو الاقتصادى والتنمية ، مرجع سابق، ص ٢٢٢ .

Vito Tanzi and Hamid Davoodi: Corruption, public investment and Growth, international Monetary Fund, Fiscal Affairs Department, working paper, 97/139, October ,1997, P. 11.

الاقتصادي[١].

وقد بينا عند الحديث عن أثر الفساد الإداري على الاستثمار المحلى والأجنبي، أن للفساد الإداري أثر سلبى على كل من الاستثمار المحلى والأجنبي، ومن ثم فإنه من الطبيعي أن يكون له أثر سلبي على النمو الاقتصادى، وهو ما أثبتته الدراسات المتعلقة بأثر الفساد على النمو الاقتصادي، حيث أثبتت أن معظم التأثيرات التى تلحق بالنمو الاقتصادى تحدث من خلال التأثيرات التى تلحق بالاستثمار، وقد توصل بعض الباحثين من خلال استخدام مؤشرات قياسية للكفاءة المؤسسية مأخوذة من " الدليل الدولى للمخاطر القطرية" إلى نتائج تؤكد وجود أثر سلبى للفساد على النمو الاقتصادى[٢]

ويمكن القول أن المحك الرئيسي الذي من خلاله يؤثر الفساد الإداري سلبا على النمو الاقتصاديي يتمثل في نوعية الاستثمارات، حيث تلعب جودة الاستثمارات دورا أساسيـًا في تحديد إنتاجية رأس المال، وبالتالى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، وقد أوضحت بعض الدراسات أن انتشار الفساد يصاحبه زيادة فى حجم الاستثمارات الحكومية وانخفاض فى إنتاجية أو عوائد هذه الاستثمارات، وكذلك

(1) Paolo Mauro Corruption and Growth, op. cit, p. 700-701. .

(٢) كيمبرلى آن إليوت : الفساد والاقتصاد العالمى ، ترجمة / محمد جمال إمام ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م ، ص ١٢٦

انخفاض فى الإيرادات الحكومية[1] .

وإذا كان للفساد الإداري أثره السلبى على النمو الاقتصادى، فإنه يعمل أيضا على توزيع منافع التنمية بشكل غير مسأو، وذلك من خلال تعميق التفأوت بين الدخول، وسوء الإنفاق الحكومى، والتوزيع غير المكافئ لمخاطر الاستثمار بين الأغنياء والفقراء[2].

(ب)أمر الفساد الإداري على التنمية البشرية:

إذا كان للفساد الإداري أثر سلبى على النمو الاقتصادى، فإن له أيضا أثر سلبى على التنمية البشرية، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات الصحة والتعليم، فقد أثبتت الدراسات أن الفساد من شأنه أن يخفض من حجم الموارد الموجهة نحو أهداف التنمية البشرية، كما يضعف من كفاءة الموارد المخصصة لها، وركزت الدراسات على بعض المؤشرات لقياس أثر الفساد على التنمية البشرية منها : معدلات وفيات الأطفال، توافر الخدمات الصحية، انتشار التطعيم ضد الأمراض المعدية ، وكذلك فى مجال التعليم تم استخدام بعض المؤشرات مثل : معدلات الانتساب والإعادة والتسرب من المدارس وانتشار الأمية[3].

---

(١) د/ هشام مصطفى الجمل : الفساد الاقتصادى وأثره على التنمية فى الدول النامية، مرجع سابق ، ص ٥٦٢،٥٦٣

(٢) د /أحمد مصطفى حمد بعيد : الآثار الاقتصادية للفساد الإدارى ، مرجع سابق ، ص ٥٦

(٣) جورج العبد : العوامل والآثار فى النمو الاقتصادى والتنمية، مرجع سابق، ص ٥٧،٥٨ .

والفساد الإداري له تأثير كبير على الأداء الحكومى، واقتصاد الدولة، ويؤدى إلى إهدار المال العام، وكل ذلك يؤدى إلى تباطؤ التنمية الشاملة، وبالتالى انخفاض جودة التعليم والرعاية الصحية، وتدنى مستويات المعيشة، وتدني جودة السلع والخدمات التى يحصل عليها أفراد المجتمع.

رابعاً: أثر الفساد الإداري على الإنفاق الحكومى

للفساد الإداري أثر سلبى على الإنفاق الحكومى، ويظهر ذلك من خلال تشويه وتخصيص الموارد الحكومية ، فالفساد من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الاستثمار العام فى المناطق على أساس الأفضلية للمشاريع التي يمكن الحصول على رشأوى كبيرة منها ، لا على أساس المشاريع التى تحقق منافع يحتاج إليها المجتمع ، ويرى البعص[1] أن ارتفاع معدلات الفساد تؤدى إلى زيادة حجم الانفاق الحكومي في شاريع لا تفيد المجتمع ككل ، والتى يطلق عليها " مشاريع الأبهة "، والتى قد يكون ضررها أكبر من نفعها ، مما يؤدى إلى حرمان الفقراء من البرامج الاجتماعية للدولة، ويرى أيضا أن الفساد يؤثر سلبا على حجم الإنفاق الحكومى الموجه للتعليم والصحة ، من حيث إن معدلات الفساد ترتبط ارتباطا سلبيا بين هذين المرفقين، ذلك أن انتزاع الريع يتحقق بسهولة فيهما بعكس بعض المرافق الأخرى .

(١) باولو ماورو : تأثير الفساد على النمو والاستثمار والانفاق الحكومى تحليل مقارن فيما بين الدول، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمى لمحرره كيمبرلي آن إليوت ، ترجمه : محمد جمال إمام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٨ ، ص ١٤١ ، أشار إليه : د/ هشام مصطفى الجمل : الفساد الاقتصادى وأثره على التنمية فى الدول النامية، مرجع سابق، ص٥٧٥.

وانتشار الفساد الإداري فى القطاع الحكومى من شأنه أن يؤثر سلبا على تخصيص النفقات العامة، حيث يتم تخصيص النفقات العامة نحو الأنشطة المظهرية، كالأنشطة الرياضية ووسائل الإعلام، وغيرها من الأنشطة التى تحقق أدنى نفع وليس أكبر نفع ممكن ، فى نفس الوقت الذى يتم فيه إهمال الكثير من الأنشطة والمشروعات الاقتصادية المهمة التى تحقق أكبر نفع ممكن ، كالإنفاق على المشروعات الصناعية والزراعية ، أو يتم إسناد المناقصات والمشروعات على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ والجاه فى المجتمع، أو يتم تنفيذ المشروعات العامة بدون دراسة كافية من حيث التكلفة أو جودة التنفيذ، كأن يتم استيراد المواد الخام والآلات والمعدات من دول معينة، وقد تكون هذه السلع غير جيدة أو مرتفعة الثمن، مقارنة بدول أخرى من أجل تحقيق ربح لأصحاب النفوذ والجاه[1].

يضاف إلى ما سبق أن الفساد الإداري يؤدى إلى وجود الإسراف والتبذير فى الإنفاق العام، كالإنفاق على الإعلام الدعائي الذي يجمل إخفاقات الحكومة ، فضلا عن الإنفاق غير المبرر على الأمن والمخابرات وشراء الولاءات وتحقيق

(١) عبد الله بن حاسن الجابرى : الفساد الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٢٧ ، ٢٨ ،د/ أحمد مصطفى محمد معبد : الآثار الاقتصادية للفساد الإدارى ، مرجع سابق، ص ٨٧ ، د/ يوسف المصري : الفساد الاقتصادى والإدارى فى القانون الدولى ، مرجع سابق، ص١٢ ، د/ عاتى يمينة : الفساد الإدارى والمالي، مرجع سابق، ص ٦ .

التأييد الخارجى خاصة من القوى الكبرى أو من بعض رجال الفكر والإعلام ، والإنفاق على السلاح وتمويل الحروب وغيرها من صور الإنفاق غير المبرر[١] .

خامساً: أثر الفساد الإداري على التجارة الخارجية

كما أن للفساد الإداري آثار سلبية على الاستثمار المحلى والأجنبى، فإنه له أيضا آثار سلبية على التجارة الخارجية ، فتأثير الفساد لا يقتصر على العلاقات الاقتصادية داخل الدولة فقط ، بل يمتد أيضا ليؤثر سلبا على العلاقات الاقتصادية بين الدول ، حيث يرى البعض[٢] أن الفساد يؤدى إما إلى زيادة معوقات التجارة الخارجية أو إلى نقصانها، وغالبا ما تزداد معوقات التجارة الخارجية إذا ما خرج الفساد عن نطاق السيطرة، أو كان مكلفا للغاية، أو كان يتخذ شكل الابتزاز.

ويظهر أثر الفساد على التجارة الخارجية عندما يتغلغل الفساد داخل المصالح الجمركية، مما يقلل من مستوى الواردات، ويتحقق هذا الفساد عندما يتم ابتزاز مقأولي الشحن من قبل مسئولي الجمارك، أو قيام مسئولي الجمارك بتخفيض

---

(١) يوسف خليفة اليوسف : دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة، من بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدى بالاسكندرية بعنوان "الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية، بيروت ، مارس٢٠٠٦، ص٥٩٠، ٥٩١ .

(٢) واني رودريك ، وجيمس ا . رواخ : تعليقان ، منشور مؤتمر الفساد والاقتصاد العالمي، .. تحرير :كيمبرلى آن إليموت، ترجمة: د/ محمد جمال إمام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥٣ - ١٥٧ ، أشار إليه : د/ هشام مصطفى الجمل : الفساد الاقتصادي : وأثره على التنمية فى الدول النامية، مرجع سابق، ص ٥٧١ .

الرسوم المستحقة مقابل حصولهم على رشوة من مقأولي الشحن أو أصحاب البضاعة المستوردة.

بيَّنا أثر الفساد على النمو الاقتصادي، وتبين أن الفساد الإداري يؤدى إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى تراجع معدلات نمو التوظيف وازدياد معدلات البطالة، ويؤدى الفساد بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى انخفاض انتاجية العمالة وتراجع الدخول ، كما ينتج عن فساد التوظيف تراجع مستويات المواءمة بين المهارات والوظائف مما يخفض من الإنتاجية ويقلل بالتالى من معدلات نمو الناتج المحلى[1].

سابعاً: أثر الفساد الإداري على المرافق العامة ونوعيتها

للفساد الإداري أثر سلبى على كفاءة المرافق العامة ونوعيتها ، حيث يعمل الفساد الإداري على تقليل نوعية المرافق العامة وكفاءتها ، ويتحقق ذلك عندما يتم إرساء العطاءات بصورة فاسدة على غير مستحقيها، حيث يؤدى إلى منح عقود الأشغال العامة إلى مؤسسات أقل كفاءة، لكنها قادرة على دفع الرشأوى فيقلل بذلك من نوعية وكفاءة الخدمات العامة ، ولا يحفز المشروعات الإنتاجية على الاستفادة من الوفورات الناتجة عن هذه المشروعات والنمو الاقتصادى الناتج عنها[2].

---

(١) سعود بن هاشم جليدان : آثار الفساد، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) موقع : https://www.alarabya.net/aswaq /29/6/2014.

(٢) منير الحمش : الاقتصاد السياسى، الفساد الإصلاح - التنمية ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ٢٠٠٦ ، ص٥٩ ، أشار إليه : إيثار عبود كاظم : الفساد الإدارى والمالى وآثاره الاقتصادية والاجتماعية فى بلدان مختارة ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

ثامناً: أثر الفساد الإداري على زيادة حدة الفقر والمستوى المعيشى

الفساد الإداري من شأنه أن يؤدى إلى إثراء القلة على حساب الكثرة، مما يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وخلق حالة من التميز والطبقية وعدم العدالة داخل المجتمع، وبما أن الفساد الإداري يؤدى إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادى فهو بذلك يساعد على تراجع مستويات المعيشة ، وهذا التراجع يضر بالدرجة الأولى وبشكل كبير الفئات الفقيرة فى المجتمع، كذلك فإنه عندما يساء استخدام برامج الدعم للسلع والخدمات الاجتماعية التي تهدف إلى رفع المستوى العيش للفقراء، فإن ذلك من شأنه أن يعمق الفقر ويساعد على زيادة التفأوت المعيشى بين أفراد المجتمع(١) .

كذلك فإن الفساد الإداري يؤدى إلى تبديد المساعدات الإنسانية والدعم الموجه للفقراء، فالفساد الإداري يؤدى إلى تحقيق أهداف المؤسسات المختلفة الدولية والمحلية والتى ترصد مبالغ مالية لمساعدة الفقراء وتقديم الدعم لهم ، حيث يلتهم هذا الفساد الجزء الأكبر من هذه الأموال وعدم وصولها إلى مستحقيها من الفقراء ، حيث يسعى الفاسدون إلى عدم وصول الدعم لمحدودى الدخل والفقراء؛ حتى يحققوا هم ثروات طائلة من سلوكهم الفاسد(٢) .

---

(١) إيثار عبود كاظم الفتلى : الفساد الإدارى والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية فى بلدان مختارة، مرجع سابق، ص ٥٤

(٢) د/ حمدى عبد العظيم : عولمة الفساد وفساد الحولة، مرجع سابع ، ص ٨٠ .

يضاف إلى ذلك أن عمولات ومدفوعات الفساد من شأنها أن ترفع من تكاليف الأنشطة الاقتصادية والتى تضاف إلى أسعار السلع والخدمات وتدفع معدلات التضخم وتكاليف المعيشة إلى أعلى مستوياتها، وبالتالى يؤثر الفساد بدرجة أكبر على الفقراء ويفاقم من مشكلة الفقر، ويزيد من تباين الدخول بين الشرائح الاجتماعية المختلفة ، ويؤدى إلى عدم العدالة في توزيع الدخل بين هذه الشرائح[1].

(١) سعود بن هاشم جليدان :آثار الفساد ، مرجع سابق.

المبحث الثاني
آليات مكافحة الفساد الإداري ودورها في دعم التنمية المستدامة

تمهيد وتقسيم:

يعد الفساد الإدارى من أهم المشكلات التى تحظى بالأولوية فى معظم الدول ، نظرا لما يترتب عليه من آثار سلبية على كل المستويات خاصة الاقتصادى منها ، ونظرا لأنه أصبح يمثل قضية عالمية فقد بادرت العديد من المنظمات الدولية مثل البنك الدولى ، ووكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولى ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، إلى تنظيم العديد من الندوات والبرامج التى تهتم بموضوع الفساد ومكافحته ، واتجهت عديد من الدول إلى شن حملات موسعة ضد الفساد بكل صورة وأشكاله ، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمكافحة الفساد والقضاء عليه .

ونظرا لعدم وجود نماذج جاهزة ومحددة لمكافحة الفساد، فقد تعددت الاجتهادات من جانب الباحثين حول وضع الآليات اللازمة لمكافحة الفساد، وجاءت المحاولات المتعددة لمكافحة الفساد لما له من أثر سلبي على كل الجوانب الاقتصادية ومنها تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن خلال هذا المبحث نحاول إلقاء الضوء على أهم آليات مكافحة الفساد الإدارى، ثم نبين أثر هذه المكافحة فى دعم التنمية المستدامة، وذلك من خلال مطلبيين على النحو التالى:

المطلب الأول: أساليب منع ومكافحة الفساد الإداري.

المطلب الثاني: دور مكافحة الفساد الإدارى فى دعم التنمية المستدامة.

المطلب الأول
أساليب منع ومكافحة الفساد الإداري

قدمنا أن رؤية مملكة البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ تملك دوافع الإصلاح والتطوير، وذلك ارتكازا على المبادئ الأساسية المتمثلة في الاستدامة والتنافسية والعدالة، وسعيا لتعميق هذه المبادئ الرئيسة بات حتميا منع الفساد الإداري ومكافحته لدعم النزاهة والشفافية كآلية هامة لتفعيل تلك الرؤية الاقتصادية الواعدة.

ونظرا لخطورة آثار الفساد الإداري وإنعكاساته السلبية المتعددة على الدولة والمجتمع والفرد، لذا فإن الامر يقتضي مناقشة وطرح أبرز أساليب الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته بصفة عامة على صعيد التشريع البحرينى بصفة خاصة.

ويمكن تقسيم هذه الأساليب بحسب الغاية منها إلى أساليب وقائية أو مانعة تهدف الى الوقاية من الفساد الإداري، وأخرى تهدف الى مكافحته، ويتسق هذا التقسيم مع التوجه الدولي لمكافحة الفساد والمتمثل في الإتفاقيات الدولية النابعة من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سالفة الإشارة فيما تضمنته المواد من الخامسة حتى الخامسة عشر من تدابير متنوعة وإرساء لكيانات مؤسسية هذا من جانب.

ومن جانب آخر يعد هذا التقسيم تقسيما مرنا بمعنى أن كل أسلوب من هذين الأسلوبين لا ينفصل انفصالا تاما عن الآخر، بمعنى انه قد نجد أحد الاسلوبين يتضمن ابعاد الأسلوب الآخر كما سيتضح من خلال تنأول الأساليب الوقائية وأساليب المنع أو المكافحة من الفساد، وذلك على النحو التالي:

أولاً : الأساليب الوقائية من الفساد

تسعى الأساليب الوقائية الى إتخاذ الإجراءات والضوابط الكفيلة لمنع حدوث أسباب الفساد، ويفهم من ذلك أن تلك الأساليب تتخذ دوراً استباقيا للحيلولة دون تحقق الفساد بمختلف صوره، وتتنوع هذه الأساليب من حيث طبيعة الدور الذي تؤديه كل منها، والأسس التي تعتمد عليها، وإن كان يجمع بينها الغاية المستهدفة والمتمثلة في منع حدوث الفساد، ونعرض لأبرزها على النحو التالي:

١ .الرؤية الاستراتيجية:

ويقصد بذلك أن يتم اعتماد إستراتيجية شاملة ودقيقة تتضمن إجراءات رادعة ووقائية وتربوية واضحة تقترن بسقف زمني محدد توجه من خلاله ضربات قاصمة للمؤسسات والأفراد الفاسدين والداعمين للفساد في جميع المستويات الإدارية[١] .

وفى هذا الصدد فقد أرست مملكة البحرين ملامح استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد تم إعتمادها من قبل وزارة الداخلية في ديسمبر ٢٠١٣ لفترة خمس سنوات واشتملت على عدة مجالات من أهمها: تعزيز دور الحملات الوطنية لمكافحة الفساد ،وإشراك القطاعين العام والخاص في تطويرها ،وإنشاء هيئة مختصة بمكافحة الفساد ،هذا فضلا المناهج التعليمية لتشمل مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد ،وإصدار قانون خاص لمكافحة الفساد، كما اشتملت الاستراتيجية على تعديل

(١) لمزيد من التفاصيل حول دور الرؤية الاستراتيجية فى مواجهة الفساد الإدارى راجع :

Charles E. Stevens, Aloysius Newenham-Kahindi Avoid, acquiesce … or engage? New insights from sub-Saharan Africa on MNE strategies for managing corruption, Strategic Management JournalVolume 42, Issue 2 First published: 14 August 2020, https://www.wiley.com/en-us.

مدونات السلوك الوظيفي في القطاعين العام والخاص[1].

٢. المشاركة المجتمعية:

تهتم المشاركة المجتمعية بتوجيه خطابها الى المجتمع من خلال تنمية دور الفرد وهيئات المجتمع المدني والرأي العام بما يكفل بناء قاعدة من الوعى المجتمعي لمنع الفساد والحد من آثاره[2].

وتتمثل أبرز مظاهر إسهام المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد في تنمية الدور الجماهيري في مكافحة الفساد من خلال برامج التوعية بهذه الآفة ومخاطرها وتكلفتها الباهظة على الوطن والمواطن، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد التعليمية والمثقفين في محاربة الفساد من جانب، والقيام بدور التوعية الجماهيرية ووضع أسس للتواصل بين مؤسسات المجتمع المدني والمواطن والأجهزة الرقابية المنوط بها مكافحة الفساد من جانب آخر.

كما تعمل المشاركة المجتمعية على التركيز على البعد الأخلاقي وبناء الإنسان في محاربة الفساد في قطاعات العمل العام والخاص، وذلك من خلال التركيز على دعوة كل الأديان إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة وكذلك من خلال

(1) https://undocs.org/CAC/COSP/IRG/2019/L1/Add.11

(٢) راجع لمزيد من التفاصيل حول التوعية والتثقيف كتدبير للوقاية من الفساد: دعيسى بن أحمد، الآليات القانونية الدولية والوطنية لمكافحة الفساد مجلة القانون والعلوم السياسية ، الجزائر،العدد الثانى،يونيو، ٢٠١٥،ص١٢٩ مابعدها.

قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة.

وتجسيدا لذلك أصدر جهاز الخدمة المدنية مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة تتضمن فقرات بعنوان " تضارب المصالح" أوجبت على الموظفين العموميين الخاضعين لقانون الخدمة المدنية إخطار رئيسهم المباشر خطيا في حالة تضارب بين مصالحهم الشخصية والمصلحة العامة ،هذا بالإضافة الى وجوب مراعاة المصلحة العامة عند معالجة هذا التعارض[1].

٣.الأساليب الإدارية:

تعتمد الأساليب الإدارية في مكافحة الفسادعلى قيام جهة الإدارة على الالتزام بجملة من الإجراءات في شأن تعيين وتقييم ومتابعة أداء الموظفين، سواء تفعيلا لنصوص قانونية قائمة أو بوضع قواعد لتنظيم الأداء الوظيفي من حيث تيسير وضبط أداء الخدمات الإدارية للأفراد بما يكفل منع ودرء منافذ الفساد الإداري.

وتسعى هذه الأساليب إلى العمل على جعل عملية تقويم أداء الموظفين والمؤسسات عملية مستمرة لكشف الإنحرافات وتصحيحها بصورة مستمرة والحيلولة دون إستمرارها لتصبح جزء من الثقافة السائدة في العمل، وإرساء وتفعيل قواعد المساءلة والمحاسبة لضبط السلوكيات المهنية للموظف من جانب ،وكآلية

(١) صدرت المدونة بموجب ملحق تعليمات الخدمة المدنية رقم(١٦) لسنة ٢٠١٦ وتضمنت قواعد السلوك الوظيفى وأخلاقيات الوظيفة العامة و تحديد الالتزامات المتبادلة بين الجهة الإدارية والموظف العام.

للرقابة الإدارية الذاتية على نشاطه الوظيفي من جانب آخر[١].

و تسهم الأساليب الادارية في وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين وعلانية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية[٢].

وفى هذا الصدد لم يكن المشرع البحريني بعيدا عن تتبنى هذه الأساليب للنهوض بالأداء الوظيفي من جانب، و منع مواطن الفساد من جانب آخر، فعلى سبيل المثال نجد المادة ١٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٥١) لسنة ٢٠١٢ لقانون الخدمة المدنية قد أوجبت على جهاز الخدمة المدنيةأن يضع نظاما لإدارة الأداء المؤسسي يتضمن ترسيخ المهنية والنزاهة والشفافية[٣].

(1) Ketchum.(2002). Managing in a Complex Environment: Observations. Retrieved October 10,2004,From: http//www.wdge.ca /rpts/audit /va/ 3a- e.asp

(٢) د/ ايهاب رفعت السعدني، الفساد الإداري ،أسبابه واثاره، وأهم أساليب المعالجة، مرجع سابق ،ص١٦ .

(٣) نصت هذه المادة على :"يضع الجهاز نظامًا لإدارة الأداء المؤسسي بهدف تطوير الخدمات الحكومية ورفع الإنتاجية والكفاءة بالجهات الحكومية وتلبية احتياجات وتوقعات المستفيدين من الخدمات الحكومية على أن يتضمن هذا النظام الضوابط الآتية:

١- ترسيخ الثقافة المؤسسية بالجهة الحكومية التي تعتمد على المهنية والنزاهة والشفافية ومساندة موظفيها لتعزيز قدرة الجهات الحكومية لتحقيق رسالتها وأهدافها الإستراتيجية،وتلبية احتياجات وتوقعات المستفيدين من الخدمة الحكومية....." ولمزيد من التفاصيل حول اثر النزاهة والشفافية لمنع ومكافحة الفساد الإداري انظر:

Choster Finn. E, Bruno Manno. V.(2002). Accountability- via- Transparency, Education Week, 19(33), p 42-4

٤. الأساليب الرقابية:

تتمثل الأساليب الرقابية كوسيلة لمنع ومكافحة الفساد الإداري في إنشاء نظام رقابي فعّال مستقل مهمته الإشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من قبل الوزراء والموظفين العاملين في كل وزارة ومؤسسة، وإخضاعهم للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم.

كما تسعى هذه الأساليب الى تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال مثل الأسئلة الموجهة للوزراء وطرح المواضيع للنقاش العلني، وإجراءات التحقيق والاستجواب وطرح الثقة بالحكومة، هذا من جانب.

ومن جانب آخرتسهم هذه الأساليب في تعزيز دور هيئات الرقابة العامة كمراقب الدولة أو دوأوين الرقابة المالية والإدارية أو دواوين المظالم، التي تتابع حالات سوء الإدارة في مؤسسات الدولة والتعسف في استخدام السلطة، وعدم الالتزام المالي والإداري، وغياب الشفافية في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة.

وفى هذا السياق كان توجه المشرع الدستوري واضحا بإنشاء ديوان الرقابة المالية والتأكيد على استقلاليته بموجب المادة ١١٦ والتي صدر على أساسها المرسوم بقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢ الصادر بتاريخ ٣ يوليو ٢٠٠٢، المعدّل بالمرسوم بقانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٠ الصادر بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٠بإنشاء ديوان الرقابة المالية والإدارية.

وفى ضوء ذلك يضطلع الديوان في سياق هذا الأساس التشريعي بمهام الرقابة المالية والإدارية بجميع أنواعها المنصوص عليها في قانون إنشائه، حيث يباشر إختصاصاته عن طريق التدقيق والتفتيش والفحص والمراجعة، وله أن يقوم بهذه العمليات من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الجهات المشمولة برقابته، ويجوز أن يكون التفتيش مفاجئاً، كما يمكن أن تكون الرقابة شاملة أو انتقائية.

ويبرز هذا الدور من خلال ما يقدمه الديوان من تقارير للسلطتين التنفيذية والتشريعية بنتائج دوره الرقابي على الأجهزة الخاضعة لرقابته ،وما يثمر عن ذلك من تحريك الآليات الرقابية من خلال دفع السلطة التنفيذية لتقييم اعمال وزارتها وتصحيح مسارها ، هذا فضلا عن اهتمام المجلس الوطني بهذه التقارير بما يتيح تحريك أوسع لأدوات الرقابية البرلمانية المتنوعة وبخاصة من جانب مجلس النواب[1].

وفى ذات السياق أوجبت المادة (١٥) من اللائحة المعدلة لقانون الخدمة المدنية

(١) تبنى مجلس الوزراء البحريني مؤخرا منهجية جديدة بالتعامل الفوري مع تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية بما يسهم في الحفاظ على المال العام واستدامة الموارد الوطنية، وبما يصب في رفد المسيرة التنموية الشاملة للمملكة ،وتتمحور منهجية العمل الجديدة للتعامل مع ملاحظات ديوان الرقابة المالية والإدارية، في التنسيق المستمر والتواصل البنّاء مع كافة الجهات الحكومية بمشاركة إدارة الرقابة الداخلية المركزية، وذلك بهدف مراجعة وتقييم وتحليل كافة الملاحظات الواردة في تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية، مع ضرورة التأكد وبكل دقة وشفافية من اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشكل فوري ودون أدنى تأخير، ومتابعة ردود الجهات على الملاحظات والتحقّق منها، وتوثيق ما تم اتخاذه من إجراءات، وهو ما يشكّل سلسلة عمل متصلة الأركان ودقيقة النتائج والتوصيات، وبالتالي ستدعم هذه المنهجية الجديدة جهود منع ومكافحة الفساد الإداري في المملكة، راجع الموقع الإلكتروني:
https://bna.bh/.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1+DnCFGXQwdJDCFKjnl3vyC

الصادرة بموجب القرار رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٠ على جهاز الخدمة المدنية وضع نظاما للترقية وفقا لضوابط محددة، وتضمنت ضمن فقراتها من بينها تحديد مفهوم الترقية وأنواعها، وشروط استحقاقها، والمدد اللازم إستيفاؤها، والحقوق المترتبة عليها بما يتناسب مع طبيعة الوظائف، هذا فضلا عن تحديد مفهوم الجدارة ومستوى الأداء المطلوب للترقية وفقـًا لنظام إدارة الأداء الوظيفي.

٥. أدوات التحول الرقمي:

أضحى إستخدام التقنيات الرقمية سمة من سمات الأداء الإدارى الحديث ومتطلب من متطلباته الأساسية، ومن يعد تبسيط وسائل العمل، وتحديد مواعيد إنجاز المعاملات الإدارية من أهم العوامل في طريق مكافحة الفساد لأنه يتضمن أمرين أساسيين يعول عليهما المواطن الأهمية الكبرى هما إنجاز معاملاته بأقل نفقة ممكنة وبأسرع وقت ممكن.

وتفسير ذلك ماتجسده الحكومة الإلكترونية من اتاحة تقديم الخدمات يتم وفق برنامج منظم سلفا ، فالمواطن يستطيع الحصول على الخدمات في أي وقت دون تدخل من جانب الموظفين ،وبالتالى ففى هذه الحالة لا مجال لدفع (الرشوة) إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص،هذا ناهيك عن الشفافية في المعاملات دون التحيز بين المنتفعين بالخدمات العامة عن طريق اتباع إجراءات محددة منصـوص عليها في نظام الإدارة الإلكترونية[1].

(1) Almi Hassiba, Combating Administrative And Financial Corruption Through Electronic Governance , journal of Research and Commercial Studies, volume 05, Issue 01, March 2021

وتأسيساً على ما سبق فإن التحول إلى الإدارة الإلكترونية يحقق العديد من المزايا التي تساعد على الحد من الفساد الإداري وتقليل آثاره السلبية على المجتمع وسلوكيات الأفراد حيث إن إنتشار تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يحسم الكثير من مشكلات الجهاز الإدارى، وتتقدم بذلك آليات الارتقاء بخدمة المواطنين.

ويمكن القول ان ما شهدته المملكة في السنوات الأخيرة ولاسيما في ظل جائحة كورونا وتبعاتها من إهتمام فائق بالتحول الرقمي في شتى المجالات عامة وفى مجال إنجاز الخدمات الحكومية خاصة قد كشف عن آلية جديدة وفاعلة في منع ومكافحة الفساد الإداري[1] .

(١) أظهرت نتائج تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية ٢٠٢٠ عن إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بهيئة الأمم المتحدة (UNDESA) استمرار مملكة البحرين على مرتبتها الثانية عربيا وإقليميا وتصنيفها ضمن فئة الدول ذات المؤشر العالي جداً في مجال التطور العام للحكومة الإلكترونية، إلى جانب تحقيق كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودوله الكويت وسلطنة عُمان للتصنيف العالي جدا ضمن نفس المؤشر،وأشاد تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية للعام ٢٠٢٠ بالنظام الوطني للمقترحات والشكاوى (تواصل) والذي عده من الإنجازات المتميزة والتي حققتها المملكة على الصعيد الدولي، وأحد أبرز القنوات التفاعلية التي اعتمدتها في تعزيز مشاركة الجمهور الإلكترونية، كما واستعرض أهمية نظام (تواصل) كقناة رسمية معتمدة في العمل الحكومي، =وفي تعزيز التواصل بين الجمهور ومختلف الجهات ، وأثره في تحسين تجربة استخدام الجمهور للخدمات الحكومية الإلكترونية، راجع الموقع الإلكتروني:.

https://www.bna.bh/.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1+DmN3WTKX(الحكومة الالكترونية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، منشور على الموقع الإلكتروني:https://www.mohamah.net/law

ثانياً: أساليب مكافحة الفساد

تهدف هذه الأساليب إلى مواجهة ممارسات الفساد الادارى، واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة حيال المتورطين في ارتكاب تلك الممارسات، وتتعدد هذه الأساليب، ونعرض لإبرزها على النحو التالى:

١. التشريع:

يبرز دورالتشريع كوسيلة للمواجهة في إصدار وتفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات إستنادا الى الدستور وإتساقا مع التعهدات الدولية كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات.

وتفعيلا للمشروع الإصلاحي الذي أرسى دعائمه جلالة الملك المعظم بتعميق مبادئ الشفافية والنزاهة فقد تبنت مملكة البحرين أساسا دستوريا لحماية المال العام من الإعتداء عليه، فقد نص دستور المملكة في مادته رقم (٤) على أن" للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن، وأن المصادرة العامة للأموال محظورة، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي في الأحوال المبينة بالقانون.

وفى ذات السياق نص ميثاق العمل الوطني في القسم الثالث منه-تحت بند سادسًا ا-على أن:"للأموال العامة حرمة، ويقع على كل مواطن واجب حمايتها، وعلى

السلطات العامة إتخاذ كل الوسائل التي تكفل صيانتها.".

ومن جانب آخر أكد الدستور على مبدأي المصلحة العامة والمساواة حيث جاء في الفقرة (أ) من المادة (١٠) من الدستور البحريني من انه:" الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة".

وتطبيقا لمبادئ المسأواة في تولية الوظائف العامة فقد نصت الفقرة (ب) من نفس المادة العاشرة أن المواطنون سواء في تولية الوظائف العامة وفقا للشروط إلى يقررها القانون.

وتمثل هذه المبادئ آنفة الذكر ركيزة أساسية لمنع ومكافحة الفساد الإداري لما تفرضه من إرساء بيئة للنزاهة والشفافية في التعاملات الحكومية عامة والإدارية منها بصفة خاصة[1].

وإستنادا لماتقدم فقد أرسى المشرع البحريني أساسا قانونيا لمكافحة الفساد بإصدار جملة من التشريعات كقانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات ، وقانون مكافحة غسل الأموال، وقانون السلطة القضائية ،وقانون تنظيم المناقصات

(١) يقصد بالشفافية هي الصدق في القول والعمل، دون تغيير سواء بالإضافة والنقصان، وإتباع القواعد القانونية والتعليمات واللوائح والضوابط الحاكمة المعلنة عند صناعة واتخاذ القرار وتنفيذه، راجع في الصدد: ناصر بخيت سعد، موقف التشريعات البحرينية من ظاهرة الفساد المالي والإداري واليات مكافحته، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد الثامن ،أكتوبر ٢٠٢٠،ص١٥٣.

والمزايدات والمشتريات الحكومية ،وقانون الكشف عن الذمة المالية ،وقانون الخدمة المدنية هذا فضلا عن إنضمام البحرين لعدد من الإتفاقيات الدولية المعنية بالتعاون الدولي ومكافحة الجريمة[١].

٢. الكيانات المؤسسية:

وتعنى تأسيس كيانات أو مؤسسات رسمية من قبل السلطات المختصة لمنع ومكافحة الفساد الإداري، وعملت مملكة البحرين على هذا البعد من خلال انشاء مجموعة من الهيئات والإدارات التابعة لوزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة المالية وغيرها.

وتشمل أبرز تلك الجهات الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الإقتصادي والإلكتروني وإدارة التحريات في وزارة الداخلية[٢]، وجهاز الخدمة المدنية، ومجلس

---

(١) ونذكر من بين هذه التشريعات المجسدة للتدابير التشريعية لمنع ومكافحة الفساد: قانون ديوان الرقابة المالية وتعديلاته الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته، وقانون الكشف عن الذمة المالية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٠، وقانون الخدمة المدنية رقم ٤٨ لسنة ٢٠١٠، ويذكر من بين الإتفاقيات التي انضمت اليها مملكة البحرين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(uncac) وذلك بموجب القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٠.

(٢) صدر عن عاهل البلاد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، مرسوم رقم (١٠٩) لسنة٢٠١١م بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (٦٩) للعام ٢٠٠٤ بإعادة تنظيم وزارة الداخلية جاء فيه: "يحذف البند (ج/ ٧) إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية من الفقرة أولاً من المادة الأولى من المرسوم رقم ٦٩ للعام ٢٠٠٤ بإعادة تنظيم وزارة الداخلية،كما يضاف إلى الفقرة أولا من المادة الأولى من المرسوم رقم ٦٩ للعام ٢٠٠٤ بإعادة تنظيم وزارة الداخلية بند جديد برقم ١٣ نصه الآتي انشاء إنشاء الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني وتشمل : إدارة مكافحة جرائم الفساد ....."

المناقصات والمزايدات ،وديوان الرقابة المالية والإدارية، وهيئة فحص إقرارات الذمة المالية التابعة للمجلس الأعلى للقضاء ....الخ.

وتجسيدا لهذا الإهتمام بإنشاء ودعم وتطوير أجهزة مكافحة الفساد كان إصدار المرسوم الملكي رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١١ وذلك من خلال تعديل مرسوم رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٤م، والقاضي بإعادة تنظيم وزارة الداخلية حيث جاء فيه " إنشاء الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والالكتروني".

وتختص الإدارة المبينة بمكافحة الفساد وبالتحديد جرائم الموظف العام التي حددها المشرع في قانون العقوبات، والمتمثلة في الرشوة والاختلاس وإستغلال النفوذ وإساءة استخدام النفوذ إضافة إلى الرشوة والاختلاس في القطاع الخاص، كما تعني إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية بمكافحة جرائم الاحتيال وخيانة الأمانة والتزوير وتزييف العملات وجرائم الشيكات والبطاقات الائتمانية وغيرها من الجرائم ذات الصلة والتي يكون لها تأثير مباشر على الاقتصاد الذي يعد الركيزة الأولى في حياة المجتمع.

والثابت أن للمملكة نظام مركزي مؤسسي للمناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية وفقا للمرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٢ ،حيث لا تبرم العقود الإدارية إلا من خلال اتباع أساليب تعاقد نظمها القانون تحت رقابة مجلس المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية كجهاز مستقل،وذلك بما يكفل تفعيل آلية رقابية وفقا لما أبرزته اللائحة التنفيذية الصادرة بالمرسوم ٣٧

لسنة ٢٠٠٢ المعدلة بموجب المرسوم رقم (٨٤) لسنة ٢٠٢١ .[١]

وقد أوضحت المادة التاسعة من المرسوم بقانون سالف الذكر أبرز الاختصاصات الرقابية لمجلس المناقصات لضمان النزاهة والشفافية ودعم مبدأ تكافؤ الفرص من حيث قيامه بالإشراف على المناقصات الحكومية وعمليات الشراء التي تقوم بها الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون، واستلام عطاءات المناقصات وفتح المظاريف والتحقق من اشتمالها على المستندات والوثائق المطلوبة، والبت في قبول أو رفض العطاءات.، وتقييم أو مراجعة وإعتماد تقييم العطاءات وإتخاذ قرار الترسية بشأنها.

٣. القضاء:

يعد القضاء في دولة القانون رمزا للعدالة وآلية بلوغها، وتحرص الأنظمة الدستورية في معظمها على ترسيخ مبدأ استقلال القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية تعميقا لمبدأ الفصل بين السلطات، وانطلاقا من هذه الطبيعة المستقلة في ضوء الدستور والتشريع يكون للقضاء القدرة من إنزال حكم القانون لحسم المنازعات بين المتقاضين، ويعمل القضاء وفقا لهذه الطبيعة المستقلة وبحكم وظيفته الرقابية بدور أساسي في مكافحة الفساد من خلال تفعيل النصوص المؤثمة لجرائم الفساد الإداري.

(١) نصت المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٢ على:" ينشأ مجلس مستقل يسمى " مجلس المناقصات " ويلحق بمجلس الوزراء.

ويصعب على القاضي القيام بهذا الدور في مواجهة الفساد إذا فقد هذه الاستقلاليته مما سيجعله يفقد مصداقيته أمام الجميع من جانب ويسلبه الغاية من وجوده، وبالتالي يجعله عاجزا عن مكافحة الفساد[1] .

وتحقيقا لهذه الغايات جاء النظام القانوني للمملكة إنبثاقا من المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المعظم والداعم لإستقلالية القضاء متضمنا العديد من الأسس الدستورية والقانونية التي تؤكد على هذا الاستقلال، هذا فضلا عن الانضمام الى الاتفاقيات الداعمة لذلك، وهو ما يبنى عليه بيئة متماسكة لمواجهة الفساد.

وفى هذا الصدد جاءت نصوص الدستور المعدل معبرة بقوة عن ذلك، فالمادة الرابعة تقرر ان العدل أساس الحكم.....، كما عبرت المادة ٣٢/ أ عن تبنى مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع تعاونها وفقا للدستور، كما أبرزت المادة ١٠٤/ ب قاطعة التأكيد على مبدأ إستقلال القضاء حيث قررت أنه لا سلطان لأية جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة، ويكفل القانون إستقلال القضاء، ويبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم.

(١) لمزيد من التفصيل حول مساهمة استقلالية القضاء في مكافحة الفساد الإداري والمالي راجع: كوسر عثامنية، د.تافرونت عبد الكريم ،استقلالية القضاء كآلية لمكافحة الفساد في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية،جامعة خنشلة، الجزائر ، العدد ٧يناير، ٢٠١٧، ص٨٢.

ومن جانب آخر جاء قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٢ ليؤكد في مادته الثانية على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في أداء إختصاصاتهم لغير القانون، وبجانب ذلك بينت المادة الرابعة والثلاثون على أن القضاة غير قابلين للعزل إلا في الحالات ووفقًا للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.

ولم تكن المملكة بعيدة عن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الداعمة لاستقلال القضاء كآلية لمكافحة الفساد، ومن أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣فيما ورد بالقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بالتصديق عليها، وذلك من خلال الحرص على اتخاذ التدابير اللازمة لدعم هذا الاستقلال وبخاصة ما يتصل بدرء مواطن الفساد الماسة بالقضاء،

وقد عبرت المادة١١/ ١ من هذا القانون عن تأكيد الطابع الإستقلالى للقضاء بأنه:

" نظراً لأهمية استقلالية القضاء وما له من دور حاسم في مكافحة الفساد تتخذ كل دولة طرف، وفقًا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني ودون مساس باستقلالية القضاء تدابير تدعيم النزاهة ودرء فرص الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي، ويجوز أن تشمل تلك التدابير قواعد بشأن سلوك أعضاء الجهاز القضائي."

و يبرز دور القاضي الإداري المستقل كحامي للحقوق والحريات والداعم لمبدأ الشفافية والنزاهة أساسا لمكافحة الفساد الإداري ،فالقاضي سيطبق القانون بقوة

دون تدخل أو توجيه من السلطتين الآخرتين ،وتطبيقا لذلك صدرت بعض الاحكام عن القضاء الإداري المقارن مجسدا لهذا الدور وبخاصة في مجال تعميق الشفافية في مجال التعاملات المالية[1].

وبعد استعراض آليات منع ومكافحة الفساد الإداري، فإن التساؤل الآتي يفرض ذاته في هذا المقام: إلى أي مدى تساهم تلك الآليات في دعم مسيرة التنمية المستدامة؟، وهو ما ستحاول الدراسة إبرازه في المطلب التالي.

المطلب الثاني
دور مكافحة الفساد الإداري في دعم التنمية المستدامة

لا شك أن قضية التنمية احتلت مساحة كبيرة من اهتمام الباحثين، ويرجع ذلك إلى كون التنمية هي الأداة الأساسية لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، بل هي السبيل لتحقيق الأمن الاقتصادي وتوفير المستوى المعيشي الأمثل لأفراد المجتمع، وكما بينا أن الفساد الإدارى يؤثر تأثيراً سلبيًا على كل مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبطبيعة الحال له تأثير سلبي على التنمية المستدامة، لذا فإنه من الأهمية بمكان بعد أن تناولنا آليات مكافحة الفساد الإداري ،

(١) نذكر من بين هذه الاحكام تلك الصادرة عن القضاء الإداري المصري، حكم محكمة القضاء الإداري ، دائرة المنازعات الاقتصادية، في الطعن رقم ١٢١٤٩ لسنة ٦٤ بتاريخ ١٠/ ٤/ ٢٠١٠،مشار اليه لدى د/ محمد صلاح أبو رجب، د طارق جمعة أبو راشد ، دور القضاء الإداري في ترسيخ مبدأ الشفافية في أسواق المال ،دراسة تحليلية في ضوء أحكام مجلس الدولة المصري مجلة كلية القانون الكويتية العالمية السنة الرابعة مايو ٢٠١٦، ملحق خاص بأبحاث المؤتمر السنوي الثالث – الحوكمة والتنظيم القانوني لأسواق المال ، العدد (١) الجزء الأول ،ص ٦٠٩ وما بعدها.

أن نوضح أثر ذلك في دعم التنمية ، ولبيان ذلك نلقي الضوء في عجالة على المقصود بالتنمية المستدامة وأهدافها ، ثم نبين أثر مكافحة الفساد الإداري فى دعم التنمية المستدامة، وذلك على النحو التالي :

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

لقد حظي مفهوم التنمية المستدامة باهتمام العديد من الباحثين، وتعددت التعريفات نظراً لتعدد أبعادها.

فقد عرفتها اللجنة العالمية للتنمية المستدامة بأنها : تلبية حاجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة[١] .

وعرفت بأنها : التنمية التى تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لحسن استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة[٢].

وعرفها تقرير بروند تلاند بأنها : التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية ، أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[٣].

---

(١) د/ خروف منير ، ثوامرية ريم : أثر الفساد على التنمية المستدامة، من أعمال الملتقى الوطنى الأول حول : الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ مايو ١٩٤٥ قالمة، الجزائر، خلال يومى ٢٤ ، ٢٥ أبريل ٢٠١٨م ، ص٥.

(2) http://www.ar.m.wikipedia.org/wiki تاريخ الدخول على الموقع ٢٥/ ٢/ ٢٠٢٣م

(٣) د/ عبد الرحمن محمد الحسن : التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها ، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، يومي١٥، ١٦ نوفمبر ٢٠١١ م ، ص٤ .

ووفقا لمؤتمر منظمة الزراعة والأغدية العالمية : (FAO) التنمية المستدامة هى : إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغيير البيولوجى والمؤسسى على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول[1] .

وعرفها روبرت سولو بأنها : عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة والمحافظة على الوضع الذى ورثه الأجيال[2] .

من التعريفات السابقة يتضح أن مفهوم التنمية المستدامة يستند إلى مجموعة من الأسس أهمها[3] :

- أن تأخذ التنمية المستدامة في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة فى المتاح من تلك الموارد.
- لا ترتكز التنمية المستدامة على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازاها على نوعية، وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين في حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة.

---

(١) د /عبد الرحمن محمد الحسن : التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها ، المرجع السابق، ص٤

(٢) أشار إليه : د/ محمد عبد الغني : تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه فى مصر، بحث منشور فى المجلة العالمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس المجلد (٥٠) .

(٣) د/ عبد الرحمن محمد الحسن : التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها ، مرجع سابق، ص٤،٥.

❖استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية كأساس للوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية، خاصة في الدول النامية التى تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية .

ثانيا :أهداف التنمية المستدامة

يمكن حصر أهداف التنمية المستدامة فيما يلي[١] :

١-زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى زيادة منتظمة ومستقرة .

٢-رفع مستوى الإنتاج من خلال تنمية واستغلال المهارات والطاقات البشرية فى الدولة.

٣-زيادة معدلات الإنتاج الكلية للاقتصاد .

٤-تخفيض معدلات البطالة باتباع سياسات قادرة على خلق فرص للعمالة وتشغيل المواطنين.

٥-تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة .

٦-تقليل الفوارق بين أفراد المجتمع في الدخول والثروات.

---

(١) راجع ذلك بالتفصيل : محمد أحمد البلشة : دور الأمن الاقتصادي فى تحقيق التنمية المستدامة وتطوير العشوائيات (دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية) ، بحث منشور فى مجلة البحوث القانونية والاقتصادية التي تصدر عن كلية الحقوق - جامعة المنوفية ، المجلد (٥٤)، العدد (٢) ، أكتوبر ٢٠٢١م ، ص٣٠٠ ، د/ عبد الله حسون محمد ، مهدى صالح دواي، إسراء عبدالرحمن خضير : التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، بحث منشور فى مجلة ديالي ، التى تصدر عن جامعة ديالي - العراق - العدد (٦٧) ، ٢٠١٥ ، ص٣٤٢، ٣٤٣.

٧-تحقيق الاستقرار الاجتماعي ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع .

٨-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة .

٩-ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع .

١٠-تقوية الدولة من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الجوانب الأخرى، فقوة الدولة تكمن فيما تملكه من ثروات، وما تحققه من نمو اقتصادى .

- **وضع مملكة البحرين الراهن على طريق التنمية المستدامة وأهدافها وفقًا لرؤيتها ٢٠٣٠ :**

تمتد مسيرة مملكة البحرين التنموية لعقود من الزمن، وقد تسارعت وتيرتها مع المسيرة التنموية الشاملة لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وصدور الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين ٢٠٣٠ ، والتي كرست الاستدامة والتنافسية والعدالة، بهدف مضاعفة دخل الأسرة الحقيقي بحلول عام ٢٠٣٠ ، هذا وقد أولت الحكومة اهتماماً كبيراً بالتنمية الاقتصادية والبشرية، والبنية التحتية والحضرية ، مما ساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية بنجاح، ووضع الأسس السليمة لانطلاق التنمية المستدامة[١] .

واتخذت مملكة البحرين خطوات مهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التى

---

(١) متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، موقع :

تاريخ الدخول على الموقع (٢٦/ ٢/ ٢٠٢٣). http://www.bahrain.bh/new/ar/sdgs_ar.html

أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي : (القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع ، الصحة الجيدة والرفاة ، التعليم الجيد ، المساواة بين الجنسين ، المياة النظيفة والنظافة الصحية ، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة ، العمل اللائق ، ومجتمعات محلية مستدامة، الاستهلاك والانتاج المسؤولان ، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة فى البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية ، عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) ، وحرصت على مواءمة أجندة التنمية الوطنية وفقًا لذلك، ومنذ عام ٢٠٠٠م استجابت المملكة على المستوى الدولي لأهداف الإنمائية للألفية التي أقرتها الأمم المتحدة، وحققت مملكة البحرين جميع الأهداف والمقاصد في عام ٢٠١٥م ، وأصدرت العديد من التقارير والمنشورات لرصد التقدم المحرز حول أهداف الألفية وذلك بالتنسيق مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، ومنذ اعتماد اهداف التنمية المستدامة اتخذت مملكة البحرين على عاتقها متابعة هذه الأهداف، حيث استعرضت جهودها في تحقيق هذه الأهداف فى المنتدي السياسي لأهداف التنمية المستدامة في شهر يوليو ٢٠١٨م ، كما أصدرت مملكة البحرين التقرير الأساسي بشأن رصد التقدم المحرز نحو تنفيذ غايات ومؤشرات الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة (الحياة النظيفة والنظافة الصحية) فى شهر فبراير ٢٠١٨م ، وهذا التقرير يعد الأول من نوعه فى المنطقة ويسلط الضوء على التزام المملكة التام

بالأجندة الدولية واتجاهات التنمية المستدامة[١].

ومما يؤكد حرص مملكة البحرين على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إصدارها للرؤية الاقتصادية

٢٠٣٠ في أكتوبر ٢٠٠٨ ، والتي رسمت ملامح واضحة للتطوير والنمو الاقتصادي بما يعكس جهود المملكة وحرصها على بناء حياة أفضل لكافة أفرادها، حيث ارتكزت الرؤية على ثلاث مبادئ هي الاستدامة والعدالة والتنافسية[٢] .

ثالثاً :أثر مكافحة الفساد الإداري في دعم التنمية المستدامة

الفساد الإداري من شأنه أن يؤثر تأثيراً كبيراً على مختلف جوانب وأبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية ، السياسية والبيئية ، ويعيق تحقيقها لحياة أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية ، حيث يؤثر على كل مكوناتها من حيث تأثيره على معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي، وتأثيره على الإيرادات العامة للدولة والنفقات الحكومية ، وتأثيره أيضـاً على سوق الأوراق المالية[٣] ، وغيرها على نحو ما بيناه

---

(١) أهداف التنمية المستدامة البحرين ٢٠٣٠ ، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) موقع: http://www.sdgs.gov.bh. تاريخ الدخول على الموقع (٢٦/ ٢/ ٢٠٢٣).

(٢) الرؤية الاقتصاديه ٢٠٣٠ ، متاح على البوابة الوطنية لمملكة البحرين ، الرابط التالى : http://www.bahrain.bh: تاريخ الدخول على الموقع (٢٦/ ٢/ ٢٠٢٣).

(٣) خلايفه العلمى ، العبيدى عمارة : تأثير الفساد الاقتصادي على التنمية المستدامة ، بحث منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي – الجزائر ، المجلد (١١) ، العدد (١) ، ٢٠٢٠ ، ص ٧٠ – ٧٢.

بالتفصيل عند الحديث عن الآثار الاقتصادية للفساد الإدارى .

لذا تبذل الدول جهوداً كبيرة من أجل مكافحة الفساد الإدارى بكل صوره وأشكاله، والسؤال الذي يطرح نفسه، هل هذه الجهود من شأنها أن تساهم في دعم التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها؟

أجاب عن هذا السؤال التقرير الذى أعده خبراء صندوق النقد الدولي ، حيث جاء فى هذا التقرير أن العمل بقوة من أجل الحد من الفساد يُمكن الدول من تحسين الاستقرار الاقتصادي وإعطاء دفعة للنمو والتنمية، وبطبيعة الحال دعم التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها[1] .

ومكافحة الفساد الإدارى تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والحد من التهرب الضريبي وبالتالي زيادة حجم الايرادات العامة للدولة، وتحسين الميزان التجاري للدولة، ورفع كفاءة المرافق العامة، وحسن توجيه النفقات العامة، ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ومن ثم تحقيق الأمن الاقتصادى لهم، ولا شك أن كل ذلك من شأنه أن يساهم فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومكافحة الفساد الإدارى من شأنها أن ترفع من كفاءة مختلف عناصر الإنتاج، وتعمل على تخفيض التكاليف والاستخدام الأمثل لمختلف الموارد الاقتصادية

(١) مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو و الاستقرار الاقتصاد الكلي، من بحوث صندوق النقد الدولي ، ٧ يوليو ٢٠١٦ ، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، موقع صندوق النقد الدولى: http://www.imf.org/ar/News/articles وتاريخ الدخول على الموقع : ٢٧/ ٢/ ٢٠٢٣م.

المتاحة من أجل تلبية وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لهم، ويمكن أن تسهم أيضـًا فى تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال الحد من التفاوت فى توزيع الدخل بين أفراد الجيل الحالى مع المحافظة على رصيد الأصول الاقتصادية للأجيال المستقبلة وهو ما يضمن استدامة التنمية .

ومن شأن مكافحة الفساد الإدارى أن تساهم فى تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها، وتساهم أيضـًا فى تحقيق البعد السياسي لها من خلال تجسيد مبادئ وقواعد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصداقية والمحافظة على السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة .

هذا وقد أثبتت بعض التجارب الدولية لعدد من الدول التى اتخذت الإجراءات اللازمة لمكافحة الفساد الإدارى نجاح هذه الدول فى الحد من الفساد، وانخفاض مؤشر مدركات الفساد بها ، وبالتالي كان لذلك أثر إيجابى فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من هذه الدول الصين وسنغافورة وهونج كونج وتشيلى[1] .

وقد أكدت الأمم المتحدة على أهمية الحوكمة الرشيدة لتحقيق التنمية

(١) راجع هذه التجارب بالتفصيل : منصف شرفي : تجارب دولية في مكافحة الفساد الإداري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة٢ – الجزائر، العدد(٤٩) ، عام ٢٠١٨م ، ص ١٨٧، ١٨٨.

المستدامة، حيث ذكر الأمين العام للأمم المتحدة في ديسمبر عام ٢٠١٣ بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد " إنه لتحقيق مستقبل ينعم فيه الجميع بالمساواة وبقدر أكبر من الرخاء دونما إقصاء، يجب أن تعزز ثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة " وأكد على أن الحوكمة الرشيدة باعتبارها من أهم آليات مكافحة الفساد - تمثل أهمية حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة[١] .

وأشارت إحدى الدراسات أن تجارب كل من سنغافورة وأندونيسيا تعد من التجارب الرائدة في مجال مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة ، حيث حققت سنغافورة نتائج جيدة فى مختلف المؤشرات الدولية للفساد والحكم الراشد مما ساعدها على مكافحة الفساد والسعي نحو تحقيق التنمية المستدامة ، أما إندونيسيا فقد اتخذت آليات مميزة ومتنوعة فى مجال مكافحة الفساد مكنتها من تحقيق تقدم نسبي في مختلف المؤشرات الدولية فى هذا المجال والمضي قدمًا فى تحقيق التنمية المستدامة[٢].

(١) الأمم المتحدة : أخبار الأمم المتحدة ، ٩ديسمبر ٢٠١٣، منشور على موقع الأمم المتحدة : http:www-news.n-org تاريخ الدخول على الموقع :٦/ ٤/ ٢٠٢٣م.

(٢) سارة بوسعيود ، شراف عقون : تأثير الفساد على التنمية المستدامة وآليات مكافحته في إطار قواعد ومبادئ الحكم الراشد ، دراسة حالة الجزائر ، سنغافورة، إندونيسيا ٢٠٠٣-٢٠١٨ ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أم البواقي ،٢٠١٩ .

خاتمة

توجز رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى العام ٢٠٣٠ دوافع الإصلاح والتطويروفقًا للمبادئ الأساسية المتمثلة في الاستدامة والتنافسية والعدالة، وتتماشى هذه الرؤية مع التوجه السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه،وذلك في ظل المشروع الإصلاحي لجلالته ، والذى يهدف إلى تدبير استراتيجي للإدارة قائم على مبدأ المسأواة والمساءلة والشفافية وتطبيق مبدأ الجدارة في تولي الوظائف العامة، والاستفادة من خبرات الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية في مجال مكافحة الفساد والجرائم المتصلة به، وتفعيل آليات المحاسبة والشفافية والمساءلة في تدبير الشؤون العامة[١] .

وقد حققت مملكة البحرين مؤخرا وفقا لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢٢ لتكون في المرتبة التاسعة والستين عالميا، حيث تقدمت تسعة مراكز بعد أن كانت الثامنة والسبعين في عام ٢٠٢١. [٢]

ويأتي هذا الانجاز تكريسا لنهج الشفافية والنزاهة الذي تتباه المملكة وانعكاسا

---

(١) د بليغ بشر، إشكالية الفساد الإداري وضرورة مواجهتها "٣ ،١٨ مايو ٢٠١٧، منشور على الموقع الإلكتروني:

https://alwatannews.net/Opinion/article/715348/

راجع الموقع الإلكتروني لمنظمة الشفافية الدولية:

www-Transparency.org

لتعزيز مبدأ الرقابة المالية الفاعلة وترجمة لسياسة الحوكمة الرامية الى حماية المال العام ومنع تأثير المصالح الشخصية على العقود الحكومية.

ومن خلال ذلك نعرض لأبرز النتائج التي انتهت إليها الدراسة، وأهم التوصيات التي يمكن الأخذ بها لمزيد من الارتقاء في مجال الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته:

أولاً: النتائج

- ظاهرة الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، فالفساد مسألة معقدة فمكافحتها تتم وفقا لجهود جماعية وليست فردية..
- الفساد الإداري هو إساءة استخدام السلطة الممنوحة في تطبيق القوانين واللوائح أو المحاباة وتعظيم المصلحة الشخصية وكل ما يضر بالمصلحة العامة وتحقيق مكاسب شخصية مادية ومعنوية.
- أن مكافحة الفساد الإداري لا يمكن أن تتحقق من خلال حلول جزئية، بل ينبغي أن تكون شاملة تتناول جميع مرتكزات الإدارة من بنيتها وهيكليتها إلى العنصر البشري العامل فيها إلى أساليب العمل السائدة فيها.
- تتمثل أسس مكافحة الفساد في منع ومكافحة الفساد؛ والتوعية بمخاطر الفساد؛ وحشد الكفاءات الوطنية؛ وتوحيد الجهود الوطنية وتفعيل المبادرات الدولية.
- أن تفشى الفساد من شأنه أن يعطل كل برامج التنمية التي تعمل الحكومات

على وضعها ولاسيما في ظل التوجه التنموي المستدام في المملكة وما تتطلبه من انجاز العديد من مشروعات البنية التحتية الأمر الذي يستدعي مزيدً ا من الحرص على أن تتم العقود الادارية في ظل الشفافية التامة ووجود أجهزة لمراقبة تنفيذ المشاريع ومحاربة كل أشكال الفساد.

- أن كيفية التعامل مع الفساد بنجاح ليست غامضة ،حيث حققت بعض البلدان نجاحات كبيرة في فترة قصيرة نسبيا (سنغافورة وإستونيا وجورجيا)،بينما كان الآخرون يكافحون معها لفترة طويلة (المثال الأكثر شهرة هو إيطاليا)[1].
- للفساد الإدارى العديد من الآثار السلبية على كل من الاستثمار المحلى والأجنبى، الإيرادات العامة للدولة، النمو الاقتصادى والتنمية البشرية، الإنفاق الحكومي، التجارة الخارجية، معدلات البطالة والدخول، المرافق العامة ونوعيتها، وزيادة حدة الفقر والمستوى المعيشي.
- أثبتت بعض التجارب الدولية لعدد من الدول التى اتخذت الإجراءات اللازمة لمكافحة الفساد نجاح تلك الدول فى الحد من الفساد، وكان لذلك أثر إيجابى فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من هذه الدول: الصين، سنغافورة، إندونيسيا، هونج كونج، وتشيلى.

ثانياً: التوصيات

- النظر في استكمال مسيرة بناء واعتماد الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لمكافحة

(1) Dr. Štefan Šumah1 , Matic Borošak2 , AnžeŠumah , administrative corruption,op.cit,p148.

الفساد.

- نوصى المشرع الدستوري النظر في إمكانية ادراج نصا جديدا يدعم المبادئ التي أرساها كالشفافية والنزاهة والمساواة في تولى الوظائف العامة وحماية الأموال العامة من خلال إبراز دور الدولة في مكافحة الفساد وتفعيل دور الأجهزة الرقابية على النحو الذى جاءت عليه المادة ٢١٨ من الدستور المصري الحالي[١].
- مناشدة المشرع النظر في سن تشريع متكامل لمكافحة ومنع الفساد دعما لمبدأ الشفافية والنزاهة كأساس لرؤية مملكة البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ ويحقق ذلك تطويرا للتدابير التشريعية لمنع ومكافحة الفساد انتقالا من مرحلة المواجهة التشريعية الجزئية إلى المواجهة المتكاملة.
- النظر في صدور تشريع يقر آلية الترصد الإلكتروني للتحري عن جرائم الفساد حيث يعتبر الترصد الإلكتروني أحد أساليب التحري الخاصة في جرائم الفساد، وذلك على غرار ما جاء به المشرع الجزائري في المادة ٥٦من قانون مكافحة الفساد رقم (٠٦/ ٢٢) لسنة ٢٠٠٦ مع الوضع في الاعتبار تحقيق التوازن بين

(١) تنص المادة ٢١٨ من الدستور المصري المعدل في ٢٠١٤" تلتزم الدولة بمكافحة الفساد وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد ، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ، ضمانًا لحسن اداء الوظيفة العامة ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية"

آليات التقنية التي يتيحها هذا التشريع كاعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات وبين مراعاة الحريات الشخصية.

ويأتي هذا المقترح في ضوء ما ينتظر ان يساهم به هذا التشريع المرتقب من اتاحة تدابير فاعلة لأجهزة مكافحة الفساد من ترصد للمعلومات بصورة استباقية ومتزامنة بالقدر الذى يحد على الأقل من معدلات الفساد،وبالتالي مسايرة التطورات التي عرفها المجتمع الدولي في مجال مكافحة الجريمة وإثباتها عن طريق الاستعانة بوسائل تكنولوجية وإلكترونية متقدمة[1].

- نوصى بالتزام الاجهزة الحكومية بتنفيذ الهياكل والثقافات التي تعزز الممارسات والإجراءات المؤسسية الفعالة للقضاء على الممارسات الفاسدة، ومن بينها تدوير الموظفين والمسئولين بشكل مستمر فبقاء المسؤول الإداري فترة طويلة في موقعه يتسبب في تفشي الفساد.
- نناشد كافة الأجهزة المعنية الرسمية وغير الرسمية ببذل المزيد من الجهد لتعزيز القيم والممارسات الأخلاقية في جميع الشركات والمنظمات الحكومية من أجل تعزيز الانضباط وضبط النفس للموظفين الذين قد يميلون إلى الانخراط في أنشطة فاسدة.

---

(١) د / عبد العاطي حاحة ود / امال يعيش تمام : مجلة كلية القانون الكويتية العالمية أبحاث المؤتمر السنوي الدولي الخامس،٩-١٠ مايو ٢٠١٨، ملحق خاص العدد الثالث الجزء الثاني ،أكتوبر ٢٠١٨ ، ص٣٤٣ .

- توعية المواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وبخطورة الفساد المالي والإداري لضمان تعاونهم في القضاء عليه، وذلك من خلال خطة عمل في إطار استراتيجية وطنية تشارك في تنفيذها كافة الأجهزة المعنية في المجالات الإعلامية والتربوية والأمنية والثقافية، وذلك في سياق برنامج زمني محدد.

قائمة المراجع

أولاً – باللغة العربية:

١. المراجع العامة والمتخصصة:

- د/ أحمد أبودية : الفساد : سلبه وآليات مكافحته ، من منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة ، أما ن ٢٠٠٤.
- د/ أحمد مصطفى محمد معبد : الآثار الاقتصادية للفساد الإدارى، دار الفكر الجامعى، الاسكندرية ، ٢٠١٢م
- إيثار عبود كاظم الفتلي: الفساد الإدارى والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- باولو ماورو : تأثير الفساد على النمو والاستثمار والانفاق الحكومى تحليل مقارن فيما بين الدول، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمى لمحرره كيمبرلي آن إليوت ، ترجمه : محمد جمال إمام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٨ .
- د/ حمدي عبد العظيم : عولمة الفساد وفساد العولمة، الطبعة الثانية ،الدار الجامعية لإسكندرية، ٢٠١١.
- جورج العبد : العوامل والآثار فى النمو الاقتصادي والتنمية، من بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدى بالاسكندرية، بعنوان" الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية" ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت ٢٠٠٦م.

- د/ خروف منير ، ثوامرية ريم : أثر الفساد على التنمية المستدامة، من أعمال الملتقى الوطنى الأول حول : الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ مايو ١٩٤٥ قالمة، الجزائر، خلال يومى ٢٤، ٢٥ أبريل ٢٠١٨م.
- سارة بوسعيود ، شراف عقون : تأثير الفساد على التنمية المستدامة وآليات مكافحته في إطار قواعد ومبادئ الحكم الراشد ، دراسة حالة الجزائر ، سنغافورة، إندونيسيا ٢٠٠٣-٢٠١٨ ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أم البواقي ،٢٠١٩ .
- د/ عاتى يمينة: الفساد الإدارى والمالى مفاهيمه ، أسبابه وأشكاله وآثاره على التنمية الاقتصاديه ، من أعمال الملتقى الوطنى الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، يومى ٢٤، ٢٥ أبريل ٢٠١٨، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير ، الجزائر ، ٢٠١٨.
- د/ عبد الرحمن محمد الحسن : التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقه، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة ، يومي١٥، ١٦ نوفمبر ٢٠١١ م.
- عبد القادر الشيخلى: دور القانون في مكافحة الفساد المالي والادارى (النزاهة والشفافية والإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، جامعة الدول العربية،٢٠٠٦.

- كيتجارد، روبرت : السيطرة على الفساد، ترجمة د. علي حسين حجاج. مراجعة فاروق جراز. الطبعة (بدون)، دار البشير، عمان، الأردن.
- كيمبرلى آن إليوت : الفساد والاقتصاد العالمى ، ترجمة / محمد جمال إمام ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
- منير الحمش : الاقتصاد السياسى، الفساد الإصلاح - التنمية ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ٢٠٠٦ .
- نور أحمد : الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .
- واني رودريك ، وجيمس ا . رواخ : تعليقان ، منشور مؤتمر الفساد والاقتصاد العالمي، .. تحرير :كيمبرلى آن إليموت، ترجمة: د/ محمد جمال إمام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
- د/ يوسف المصرى : الفساد الاقتصادى والإدارى فى القانون الدولى ، دار العدالة ، القاهرة الطبعة الأولى ٢٠١١م.
- يوسف خليفة اليوسف : دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة، من بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدى بالاسكندرية بعنوان "الفساد والحكم الصالح فى البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية، بيروت ، مارس ٢٠٠٦ .

٢.الدوريات :

- آدم نوح علي معابدة: مفهوم الفساد الإداري ومعاييره في التشريع الإسلامي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٢١، العدد الثانى،٢٠٠٥.
- د/ بليغ بشر: إشكالية الفساد الإداري وضرورة مواجهتها، مجلة الأمن، وزارة الداخلية، العدد ٤٠،العدد العاشر،٢٠١٨ يناير،مملكة البحرين.
- خلايفه العلمى ، العبيدى عمارة : تأثير الفساد الاقتصادي على التنمية المستدامة ، بحث منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي – الجزائر ، المجلد (١١) ، العدد(١)، ٢٠٢٠.
- دعيسى بن أحمد: الآليات القانونية الدولية والوطنية لمكافحة الفساد مجلة القانون والعلوم السياسية العدد الثانى،يونيو ٢٠١٥.
- زياد عربية بن علي :الفساد ،أشكاله أسبابه ودوافعه، آثاره ،مكافحته ،بحث منشور في مجلة دراسات استراتيجية ، العدد ١٦ ،صيف عام ٢٠٠٥ .
- د / عبد العاطي حاحة ود/ أمال يعيش تمام : مجلة كلية القانون الكويتية العالمية أبحاث المؤتمر السنوي الدولي الخامس،٩-١٠ مايو ٢٠١٨، ملحق خاص العدد الثالث الجزء الثاني ،أكتوبر ٢٠١٨.
- د/ عبد الله بن حاسن الجابرى : الفساد الاقتصادي : أنواعه – أسبابه – آثاره وعلاجه، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر ، السنة السابعة ، العدد الحادى والعشرون ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

- د/ عبد الله حسون محمد ، مهدى صالح دواي، إسراء عبدالرحمن خضير : التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، بحث منشور فى مجلة ديالي ، التى تصدر عن جامعة ديالي - العراق - العدد (٦٧)، ٢٠١٥ .
- د/ عيسى بن أحمد: الآليات القانونية الدولية والوطنية لمكافحة الفساد مجلة القانون والعلوم السياسية العدد الثانى،يونيو ٢٠١٥ .
- فوزية سكران ،التدابير القانونية والإدارية لمكافحة الفساد الإداري، دراسة حالة مصر، دفاتر القانون والسياسة، جامعة قاصدى مرباح ورقلة،كلية الحقوق ، الجزائر، العدد ١٧،يونيو ٢٠١٧ .
- د/ قاسم علوان سعيد ، سهاد عادل أحمد: الفساد الإدارى والمالى المفهوم – الأسباب – وسائل المكافحة، بحث نشور فى مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت، المجلد(٦) ، العدد (١٨) ، كانون الثانى ٢٠١٤ م .
- د / قاسم علوان سعيد،د سها عادل أحمد: الفساد الادارى والمالى، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلد٦، العدد ١٨،كانون الثاني ٢٠١٤ .
- كوسر عثامنية ، د.تافرونت عبد الكريم : استقلالية القضاء كآلية لمكافحة الفساد في ضوء الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية،جامعة خنشلة، العدد ٧ يناير،٢٠١٧ .
- محمد أحمد البلشة : دور الأمن الاقتصادي فى تحقيق التنمية المستدامة وتطوير العشوائيات (دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية) ، بحث منشور فى مجلة البحوث القانونية والاقتصادية التي تصدر عن كلية الحقوق - جامعة المنوفية ، المجلد (٥٤)، العدد (٢) ، أكتوبر ٢٠٢١م .

- د/ محمد صلاح أبو رجب، د/ طارق جمعة أبو راشد ، دور القضاء الإداري في ترسيخ مبدأ الشفافية في أسواق المال ،دراسة تحليلية في ضوء أحكام مجلس الدولة المصري مجلة كلية القانون الكويتية العالمية السنة الرابعة مايو ٢٠١٦، ملحق خاص بأبحاث المؤتمر السنوي الثالث – الحوكمة والتنظيم القانوني لأسواق المال ، العدد (١) الجزء الأول.
- د/ محمد عبد الغني : تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه فى مصر، بحث منشور فى المجلة العالمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة – جامعة عين شمس المجلد (٥٠) .
- منصف شرفي : تجارب دولية في مكافحة الفساد الإداري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة٢ – الجزائر، العدد(٤٩)،عام ٢٠١٨م.
- ناصر بخيت سعد: موقف التشريعات البحرينية من ظاهرة الفساد المالي والإداري واليات مكافحته، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية، العدد الثامن ،أكتوبر ٢٠٢٠.
- د/ هشام مصطفى الجمل : الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي ، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا ، جامعة الأزهر ، العدد الثلاثون ٢٠١٤، ج٢.

ثانياً- المراجع باللغة الأجنبية:

- Almi Hassiba, Combating Administrative And Financial Corruption Through Electronic Governance , journal of Research and Commercial Studies, volume 05, Issue 01, March 2021.
- Charles E. Stevens, Aloysius Newenham-Kahindi Avoid, acquiesce … or engage? New insights from sub-Saharan Africa on MNE strategies for managing corruption, Strategic Management JournalVolume 42, Issue 2 First published: 14 August 2020, https://www.wiley.com/en-us.
- Choster Finn. E, Bruno Manno. V.(2002). Accountability- via- Transparency, Education
  Week, 19(33).
- Ketchum.(2002). Managing in a Complex Environment: Observations. Retrieved October
  10,2004,From: http//www.wdge.ca /rpts/audit /va/ 3a- e.asp.
- Paolo Mauro : Corruption and Growth, quarterly, Journal of Economics, Vol, 110, No.3, Aug 1995.
- Štefan Šumah1 , Matic Borošak2 , AnžeŠumah , administrative corruption, American Journal of Humanities and Social Sciences Research (AJHSSR), Volume-4, Issue-12.
- Vito Tanzi and Hamid Davoodi: Corruption, public investment and Growth, international Monetary Fund, Fiscal Affairs Department, working paper, 97/139, October ,1997..

ثالثاً - المواقع الالكترونية :

- أهداف التنمية المستدامة البحرين ٢٠٣٠ ، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) موقع :

http://www.sdgs.gov.bh

- د/ إيهاب رفعت السعدني: الفساد الإداري ،أسبابه واثاره، وأهم أساليب المعالجة ،منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2014/05/20/330485.htm

- د/ بليغ بشر، إشكالية الفساد الإداري وضرورة مواجهتها "٣، ١٨ مايو ٢٠١٧، منشور على الموقع الإلكتروني:

https://alwatannews.net/Opinion/article/715348/

- رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى ٢٠٣٠ ، منشور ببوابة الحكومة الالكترونية ،على الموقع الإلكتروني التالي:

https://www.bahrain.bh/bahrain2030_ar

- الأمم المتحدة : أخبار الأمم المتحدة ، ٩ديسمبر ٢٠١٣، منشور على موقع الأمم المتحدة :

http:www.news.n.org

الرؤية الاقتصاديه ٢٠٣٠ ، متاح على البوابة الوطنية لمملكة البحرين ، الرابط التالى :

http://www.bahrain.bh

- الموسوعة العربية الشاملة، معنى الفساد لغة واصطلاحا منشور على الموقع الإلكتروني الاتي:

https://www.mosoah.com/references/dictionaries-and-encyclope

- سعود بن هاشم جليدان : آثار الفساد، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) موقع :

aswaq /net.alarabya.www / /:https

- معجم مختار الصحاح منشور على الموقع الإلكتروني:

https://www.maajim.com/dictionary.

- مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو و الاستقرار الاقتصاد الكلي، من بحوث صندوق النقد الدولي، ٧ يوليو ٢٠١٦ ، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، موقع صندوق النقد الدولى:

http://www.imf.org/ar/News/articles

- ياسر خالد بركات الوائلى: الفساد الإداري..مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع الإشارة الى تجربة العراق في الفساد،النبأ شهرية ثقافية عامة، العدد ٨٠، ذي الحجة ١٤٢٦ كانون الثاني، ٢٠٠٦،منشور على الموقع الالكترونى التالى:

https://annabaa.org/nbahome/nba80/010.htm

- الموقع الإلكتروني لمنظمة الشفافية الدولية:

- www - Transparency.org
- https://undocs.org/CAC/COSP/IRG/2019/L1/Add.11
- https://bna.bh/.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1+DnCFGXQwdJDCFKjnl3vyC
- https://www.bna.bh/.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1+DmN3WTKX
- https://www.mohamah.net/law
- http://www.ar.m.wikipedia.org/wiki
- http://www.bahrain.bh/new/ar/sdgs_ar.html
- www.jstor.org/stable //:http

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث **٤٩٢**

مقدمة..... **٤٩٦**

المبحث الأول : ماهية الفساد الإداري وآثاره الاقتصادية **٥٠٠**

المطلب الأول : الجوانب الأساسية للفساد الإداري ٥٠١

أولاً: تعريف الفساد..... ٥٠١

ثانيـًا: أسباب الفساد ٥٠٢

ثالثـًا: أنواع الفساد ٥٠٤

رابعـًا: مفهوم الفساد الإداري ٥٠٦

خامسـًا: آثار الفساد الإداري ٥٠٨

المطلب الثانى : الآثار الاقتصادية للفساد الإداري..... ٥١٠

أولاً :أثر الفساد الإداري على الاستثمار المحلى والأجنبى..... ٥١١

ثانيـًا :أثر الفساد الإداري على الإيرادات العامة للدولة ٥١٤

ثالثـًا: أثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادى والتنمية البشرية ٥١٦

رابعـًا: أثر الفساد الإداري على الإنفاق الحكومى ٥٢٠

خامسـًا: أثر الفساد الإداري على التجارة الخارجية ٥٢٢

سابعـًا: أثر الفساد الإداري على المرافق العامة ونوعيتها ٥٢٣

ثامنـًا: أثر الفساد الإداري على زيادة حدة الفقر والمستوى المعيشى..... ٥٢٤

المبحث الثاني : آليات مكافحة الفساد الإداري ودورها في دعم التنمية المستدامة.. ٥٢٦

المطلب الأول : أساليب منع ومكافحة الفساد الإداري ٥٢٧

أولاً : الأساليب الوقائية من الفساد..... ٥٢٨

ثانيـاً: أساليب مكافحة الفساد..... ٥٣٦

المطلب الثاني : دور مكافحة الفساد الإداري في دعم التنمية المستدامة ٥٤٣

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة..... ٥٤٤

ثانيا :أهداف التنمية المستدامة ٥٤٦

ثالثـاً :أثر مكافحة الفساد الإداري في دعم التنمية المستدامة ٥٤٩

خاتمة..... **٥٥٣**

قائمة المراجع..... **٥٥٩**

فهرس الموضوعات **٥٦٨**